جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في
مدخل الى الاقتصاد السياسي

سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية

من إعداد:

د. مريم زكري

السنة الجامعية

2020-2019

مقدمة

ترتبط التطورات الاقتصادية بغيرها من التطورات الأخرى و ذلك بحكم ان الفكر الاقتصادي يشكل جزءا من الفكر الإنساني الذي يكون نتاج زمان و مكان محددين .

و هكذا، فإن تحليل المجتمع أو تناول الظروف الخاصة بدولة يوجب علينا التطرق الى التحليل او الفكر الاقتصادي، و هذا الأخير يتناول ظروف و أحوال البلاد السياسية عامة و الاقتصادية خاصة .

و بطبيعة الحال فإن التحليل الاقتصادي همه هو البحث في كيفية إثراء الدولة بإتباعه للتحليل التطبيقي و العلمي معا حيث تطرق في ذلك الى دراسة مجموعة من الظواهر الاقتصادية لغرض المعرفة و التوصل الى حلول تغني الاقتصاد كعلم لا يمكن عزله عن الواقع و لا عن العلوم الأخرى حيث توصلت النتائج العلمية الى مجموعة من الظواهر منها الايجابية و السلبية و تميزت بوجود عوائق أبرزها مشكلة الاقتصادية و التي واجهت حتى اكبر دول العالم و اكبر القوات الاقتصادية. هذا ما دفعنا الى إقامة البحث التالي و الذي يتمركز حول المشكلة الاقتصادية و هذا بهدف إيجاد حلول مثالية لها و التوسع أكثر في مفهومها و ذلك بإتباع المنهج الاستدلالي ذلك نتيجة مجموعة من التساؤلات التي اجبر العقل البشري على طرحها .

المحور الأول: المشكلة الاقتصادية .

الموضوع الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية .

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، اذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة لا كلها، غير ان تحديد هوية و حقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة .

فالرأسمالية تعتبر ان المشكلة الاقتصادية هي نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا الى محدودية الطبيعة نفسها و التي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتزايدة [1].

في حين ان الماركسية تؤمن ان المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقص المستمر بين الشكل و النظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع و بين نظام التوزيع .

أما الإسلام فهو يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر و بخلاف ما تطرحه الرأسمالية و الاشتراكية، فإن المشكلة الاقتصادية تكمن في الإنسان نفسه.[2]

كما تعرف على أنها : " محدودية الموارد، و كثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار و وضع الأولويات، و من ثم التضحية فالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات و رغبات الإنسان المتعددة و المتجددة.[3]

و من هنا فإنه يرى ان موضوع المشكلة الاقتصادية و علاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورية كفاية الإنتاج، و تكافؤ التبادل، و سلامة التوزيع و رشادة الاستهلاك.

1جلال أحمد أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادي. القاهرة :مكتبة وهبة ،1968 ،ص16.

2هايل عبد المولى طشطوش ، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي اسلامي. بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015، ص6 .

3المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، المرجع نفسه، ص8 .

فقد واجهت المشكلة الاقتصادية المجتمعات منذ نشأتها، لأنها مشكلة إشباع الحاجات و من الطبيعي ان يتناول الإنسان المشكلة بالتفكير و الاهتمام و من ثم فقد كان الفكر الاقتصادي قديما قدم الإنسان ذاته[1]، لأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية بالدرجة الأولى يتسبب فيها الإنسان و ذلك من عدة وجهات:

أولا : حين يفرط بالاستهلاك بشكل لا قيود له فيغرق في الترف.

ثانيا: حينما يسود الظلم و الطغيان فيحدث نهب الدول .

ثالثا: حين يركن الإنسان الى الكسل و الخضوع و ترك العمل.[2]

و يبقى مفهوم المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي مختلفا بينما هناك اتفاق حول وجودها على المستوى الكوني.

الموضوع الثاني : عناصر المشكلة الاقتصادية

تتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

أولا :الحاجات الاقتصادية و الإنسانية الأخرى .

يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية للموارد[3]، فكل انسان له حاجات او رغبات تتمثل في إحساس أليم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته. و هناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بجلب الإحساس بالرضا و الارتياح.

و هذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما اذا كان لديه حاجة يريد إشباعها و مدى هذه الحاجة .

1حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى الفكر الاقتصادي، ، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995،ص11.

2المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، ص62.

3عادل أحمد حشيش ،أصول الاقتصاد السياسي. الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ،2003،ص40.

فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الشخصية الطبيعية و عن الحاجة الاجتماعية و الأخلاقية، لأن الحاجة الاقتصادية تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد، و الحاجة الاجتماعية[1] التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري و الأوساط التي ينتمي إليها الفرد .

و الحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادي و بعضها غير مادي، بعضها جسدي و الآخر نفسي و هي تتزايد و تتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد لأنه يكتشف بحد ذاته أهداف جديدة كما ان حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال ....

و تقسم الحاجات الاقتصادية الى الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية، فالحاجة الضرورية هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالشراب و العلاج و الطعام أما الحاجة الكمالية فهي تلك التي تزيد متعة الحياة و لذتها كالتنويع في الملابس و الاستماع للموسيقى[2].

اما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الانسان و حياته الخاصة كالحاجة لمأوى، أما الحاجة الجماعية فهي التي تولد و تظهر بوجود الجماعة و حياة الفرد مثل الحاجة للأمن و الدفاع[3] .

و أخيرا، الحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي و إقامة السدود و ذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية ... أما الحاجة الحالة او الحاضرة فهي تلك الإحساس او الشعور الحال بالألم و عدم الرضا مثل استهلاك المزارع لما ينتجه من غلة ...

1عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2003،ص69.

2 حازم الببلاوي ،أصول الاقتصاد السياسي. مصر :الاسكندرية :دار المعارف ،ط1 ،1996،ص3.

3حازم الببلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الكويت :عالم المعرفة ،2000،ص.78

ثانيا :الأموال و الموارد الاقتصادية المحدودة .

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعا مكانيا حيث تتوافر في أماكن معينة و تشح في أماكن أخرى، حتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت[1]، و هو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة[2] .

فندرة الوسائل و الاختيار بين الغايات، و التكلفة هي الافكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي او المشكلة الاقتصادية حيث ان حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف الى تحقيق التوازن بين الوسائل و الحاجات و انطلاقا من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا و ندير صفقاتنا و ننظم إنتاجنا و نوزع وقت عملنا و فراغنا بين اليقظة و النوم .

ثالثا :القوانين الاقتصادية .

تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات او الظواهر الاقتصادية الجارية، و هي عمليات تجرى في دائرة علاقات الإنتاج، و لكن الجوهر او الظاهرة ليسا متطابقين و لو كانا كذلك لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، و لكانت تكفي قوة الملاحظة و التجربة و الرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات او الظواهر الاقتصادية و اكتشاف القوانين بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة او القدرة العلمية فحسب و إنما يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة الشخصية[3]، و يصدق هذا القول في حالة قوانين الحياة الاقتصادية ....

و مضمون قانون الاستمرار هو ا ناي رغبة يوالي إشباعها دون توقف، تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام ... و مضمون قانون التكرار هو ان الإحساس المريح عندما

1رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي . ج2 ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1981،ص-ص ،75-80.

2بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث .الجزائر :دار العلوم للنشرو التوزيع ،2003،ص10.

3عبد النعيم محمد مبارك ،مبادئ الاقتصاد السياسي .ط1 ، مصر : الدار الجامعية ،1997،ص.19

يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة و مدتها، و يكون ذلك كلما كان التكرار متعاقبا على فترات قصيرة [1].

رابعا :الإنتاج .

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية او الأدوات الفنية مع العمل من اجل الحصول على سلع و خدمات تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل و عمليات نقل الموارد الاقتصادية .

و الإنتاج يكون إما إنتاج سلع مادية او خدمات غير مادية، و قد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج. ففي كتاب **" ثروة الامم "** وضع آدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش و الحكومة و بعض المهن الأخرى ... و نتيجة لذلك يمكن القول إن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفا منتجا و العمل المنتج قوامه الحصول على تيار من المنافع و عوامل الإنتاج.

و فكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق او الصحة، فأي سلعة او خدمة تعد نافعة طالما ان هناك مستهلكا يرغبها لإشباع حاجة له و لو كان هذا الإشباع متعارضا مع الاعتبارات الصحيحة او الأخلاقية، فالخمور و السجائر تعتبر سلعا نافعة من وجهة نظر مستهلكيها لأنهم يضحون في سبيل الحصول عليها رغم أنها سلع ضارة .

خامسا: النقود

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية، و قد ادى استخدام النقود الى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر او المقايضة فالنقود أدت الى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية و لكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، و ذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها، فكل فرد تتكون ثروته

1رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي ،الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،ط2،2015،ص259.

في سلع حقيقية عقارية (كالأرض و العمارات) او من صكوك (كأسهم الشركات) عليه ان يحولها إلى ماهو سائل اذا اراد سلعة دون الحاجة لسلعة اخرى .

أما النقود يمكن استخدامها لشراء اي سلعة دون الحاجة لسلعة أخرى او الحاجة لعميلة تحويل .

سادسا : الاستهلاك

الاستهلاك هو العملية التي تشبع بها الحاجات الاقتصادية و الذي يأخذ صورة أنها سلعة او خدمة و استفادة ما فيها من منفعة، فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع.

و بالإضافة الى سلع الاستهلاك المعمرة او غير المعمرة و المخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة توجد كسلع المتعة كاللوحات و التحف و هي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان .

الموضوع الثالث: حل المشكلة الاقتصادية

اولا : حلها وفق النظام الرأسمالي

يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية عن طريق زيادة السلع و الخدمات لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية و الموارد المحدودة فمن الطبيعي ان يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع و الخدمات و لو فرضنا ان السلع و الخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج او التكنولوجيا[1] .

و ذلك يتم باكتشاف موارد جديدة او بالتطور التكنولوجي و هذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية و يرى الباحثون ان هناك توافق بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي، فزيادة التكنولوجيا تقلل من حدة المشكلة الاقتصادية و ذلك من حيث

1صديقي شفيقة ، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية. جامعة الجزائر3:علية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسو العلوم الاقتصادية ،2017/2016،ص29.

ضرورة التنمية الاقتصادية لأنها من ضروريات الاستخلاف و إعمار الأرض و كذلك من حيث ضرورة استخدام جميع الموارد و عدم هدرها دون فائدة.

ثانيا : حلها وفق النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما ان الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق. فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة او لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل ان يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ[1] .

فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا و كميا تلك السلع كما انه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع و خدمات متاحة و إتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة[2] .

كما ان هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع " الكفاية و العدل ". الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، و العدل بمعنى عدالة توزيع الدخول و الثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.[3]

1عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص96.

2أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية) .القاهرة :دار النهضة العربية ،1969،ص192.

3محمد دويدار، مدخل الاقتصاد السياسي، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2009، ص72.

المحور الثاني : مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته .

دراسة علم الاقتصاد تهدف أساسا لمسايرة و تصدي الإنسان لمعرفة و استنباط أسس او بالأحرى نظم اقتصادية سواء في رفع مستواه المعيشي أو مواجهة الظروف السياسية و الاجتماعية المفروضة في إطار مسايرة العصر من جهة، و من جهة أخرى استنباط او وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر او المستقبل[1] .

إذ تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، و على هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي او تاريخ الأحداث و الوقائع الاقتصادية .

من خلال الملاحظة، يعتقد ان دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية و حقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية بينما او يعتقد آخرون انها عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية التي ظهرت في المجتمعات المختلفة النظريات الاقتصادية التي ظهرت في المجتمعات المختلفة النظريات الاقتصادية و عبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية و الاتجاهات التي اتخذها نشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة[2]. فلدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد و آفاق أكبر من ذلك و هكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي او تاريخ الوقائع الاقتصادية ان ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، اذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة و تم نضجها في إطار نظام قديم و حيث يبلغ النمو الاقتصادي حده في ظرف زمني معين أوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا " النظام الإقطاعي و النظام الرأسمالي "

1اسماعيل أحمد الشناوي ،أسامة أحمد الفيل ،النظرية الاقتصادية الجزئية. جامعة الاسكندرية ،ص7.

2السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية،ص6.

الموضوع الأول: تعريف علم الاقتصاد .

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته . و لقد ترتب على هذا الاختلاف ان تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها. و اذا كان تعريف العلم يأتي لاحقا عليه و لا يسبقه فإن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا لفظيا او على التغيير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد[1] .

تعريف بعض المصطلحات الاقتصادية: كثير من الكلمات التي يرد ذكرها في مجال الدراسات الاقتصادية و كبداية لدراستها في الاقتصاد سنقوم بتفسير مبسط لبعض و ليس كل الكلمات على ان نتبادلها بالشرح في مواضعها فيما بعد :

- **الطلب Demande** : الطلب في المعنى العادي يعني مجرد الحاجة أيا كانت هذه الحاجة حتى لو كانت مجرد سؤال أما في الاقتصاد فمعنى الطلب حاجة أو الرغبة المسندة إلى قوة شرائية.
- **المنفعة Utility** : هي قوة اي شيء في إشباع حاجة ما، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة و الأشياء النافعة تنقسم الى قسمين :

- **السلع** : و هي الأشياء النافعة التي تأخذ شكلا ماديا ملموسا .
- **الخدمات** : و هي الأشياء النافعة و التي لا تأخذ شكلا ماديا لخدمات النقل و الطلب و التعليم و تعتبر غير اقتصادية او حرة اذا كان يمكن الحصول عليها يكون مقابل ثمن. و تعتبر غير اقتصادية او حرة اذا كان يمكن الحصول عليها بدون مقابل .

- **الندرة Scarcity** : المقصود بالندرة في المعنى الاقتصادي الندرة السلبية و ليس الندرة المطلقة و طالما إن الموارد محدودة فهي نادرة، و إن كان من المحتمل أن يكون لبعضها ندرة أكثر من الأخرى .

[1] غزلان سعيد ،محاضرات في الاقتصاد الجزئي .جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و التجاري وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2018/2017،ص2.

- **الثروة Wealth :** الثروة هي المخزون من الموارد الاقتصادية، و لكن قد يدخل الرجل العادي النقود و الأسهم القديمة في عداد الثروة و هذا غير صحيح في المعنى الاقتصادي، فالنقود ليست ثروة في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لامتلاك الثروة و كذلك شراء الأسهم القديمة لا يعتبر إضافة للثروة و إنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة .

الموضوع الثاني : موضوعات الاقتصاد السياسي .

أولا: تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة :

يختلف الاقتصاديون بشأن تعريف الاقتصاد السياسي تعريفا اصطلاحيا ، فهناك من يحدد موضوع الاقتصاد بالبحث في الثروة وهذا الاتجاه هو الاتجاه القوي في الاقتصاد و على الأخص "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليس فقط بما يدل على ذلك ،فالموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو في زيادة ثروتها و قوتها[1]. و من بعده نجد الانجليزي "ألفرد مارشال" يعرف الاقتصاد باعتباره دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم ، و علم الاقتصاد في مفهومه هو دراسة للثروة من ناحية ، كما أنه يكون جزءا من دراسة الانسان من ناحية أخرى[2].

أما الفرنسي "جون باتيست ساي" نظر في الاقتصاد على أنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بانتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها .

ثانيا: تعريف الاقتصاد باعتباره علم المبادلة .

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد السياسي" بالنظر الى الوسيلة و هو التبادل هو "جيتون بيرو" فنجده يعرف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على

[1] روبرت غيلبين ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ،،ص2004،52.

2آدم سميت ، ثورة الامم ترجمة حسني زينة ،بغداد : معهد الدراسات الاستراتيجية،ط1، 2008،ص5.

ما يحتاجه و أن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين انتاج الأموال و السلع و اشباع الحاجات[1] .

ثالثا : تعريف الاقتصاد باعتباره علم الاختيار .

من أهم الاقتصاديين الذين أولوا اهتمام كبير بفكرة الاختيار في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو الانجليزي " ليونيل روبنز " اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات و الوسائل معا ، ومنه فهو يحصر موضوع الاقتصاد في درجة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها[2].

رابعا :تعريف الاقتصاد باعتباره علم ادارة الموارد النادرة .

يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة [3]هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكييف التي يجب على البشر اتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة "[4].

خامسا: تعريف الاقتصاد باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الانتاج و التوزيع .

يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفق تعريف البولندي " أوسكار لانج " فهو يعرفه بأنه " العلم الذي يعنى بقوانين الانتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج من ناحية القوانين التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين ، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، فهو يصل الى التقرير بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية "[5].

1الحامض الخالد ،الاقتصاد السياسي (أسس و مبادئ).سوريا :منشورات جامعة حلب ،2006 ،ص33.

2 Robbins Lionel, An Essay on the Nature and significance of economic Science .Ed. Macmillan and Co. limited London 1946 ,p75

3عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل الى الاقتصاد السياسي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط6،2007،ص21.

4 Raymond Barre Economie politique .tom 2,ED :P.U.F ,Paris ,196,p-p,1-22.3

5 Lang Oskar ,Essays on Economic planning. Asia publishing house ,Bombay ,1960,p34.

الموضوع الثالث :الاقتصاد السياسي و علاقاته بباقي العلوم الأخرى

1-علم الاقتصاد و علم السياسية :

ينصب موضوع السياسية كعلم على دراسة الحكم و السلطة ، و تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع و بعضهم البعض و بينهم و بين الحكومة و بين المجتمع و المجتمعات الأخرى ، و بالتالي فهو يتناول دراسة أشكال و هياكل المؤسسات و التنظيمات العامة و الخاصة و دور كل منها في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءا من القواعد الشعبية وصولا الى قمة السلطة[1].

فاذا ما تيقنا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية من انتاج و توزيع و استهلاك و ادخار و استثمار الى غير ذلك ، لأدركنا مدى أهمية أن يأتي التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته و فئاته معبرا عن رغبة الغالبية من أفراده ، و قادرا على تحقيق مصالحهم[2].

من هنا لا يمكن للاقتصاد الا ان يكون سياسيا فكل القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح افراد المجتمع في انتاجهم و استهلاكهم و ادخارهم و اشباع حاجاتهم اليومية و نصيب كل منهم في توزيع الدخل القومي ، انما تصدر عن مؤسسات سياسية من المفروض أنها نابعة منهم و تعمل بكفاءة لصالحهم.

2- علاقة الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع :

يعتبر الانتاج و التوزيع في مقدمة اهتمامات علم الاقتصاد لذلك يصب اهتمامه على علاقات و متغيرات اقتصادية .كالعلاقة بين العرض و الطلب و ارتفاع الأسعار ، ولكن بالرغم من تضيق مجال علم الاقتصاد الا أن ذلك أعطاه قدرة على معالجة ظواهره بطريقة منظمة و حدد مصطلحاته و مبادئه ،قدرة الاقتصاد السياسي ساهم في تحويل النظرية الاقتصادية الى التطبيق العملي هذا ما جعله مساهما أساسيا في رسم السياسة العامة، و التشابه بين العلميين الاقتصاد و الاجتماع نجده في طابع التفكير ، فالاقتصادي

1عبد الله ساقور ،الاقتصاد السياسي .الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2004،ص34.

2مرجع نفسه ،ص33.

كالاجتماعي يهتم بالعلاقات بين الأجزاء و السيطرة و التبادل و المتغيرات و يستعين بالطرق الرياضية في تحليل بيانته[1].

3-علاقة الاقتصاد السياسي وعلم القانون :

تقوم في المجتمعات الانسانية في وقتنا مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، و يعتبر القانون الاطار الذي يتم داخل النشاط الاقتصادي للمجتمع ، فعملية بيع و شراء سلعة معينة لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل بها و نوع السلعة و الثمن الخاص بها [2]، كما أن لها في نفس الوقت اطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، و بتنظيم حقوق أطراف المتعاقدين .

4-الاقتصاد السياسي و علم التاريخ :

يعتبر التاريخ موضوعا معينا للمسائل الاقتصادية التي لها علاقة بالإنسان كائن اجتماعي ، ودراسة تطور ما يحتويه من أفكار و أحداث و مواقف و يعد وسيلة هامة يستعين بها الاقتصادي في دعم الدراسات التي يقوم بها [3]،كما أنه يدعم مكانة الاقتصاد السياسي في المجتمع من خلال الحرص على ربطه بالزمان و التاريخ.

5-علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس :

طالما أن علم الاقتصاد يهتم بسلوك الانسان و كيفية اشباع رغباته ، فان علم النفس عن طريق وسائله يساعد الاقتصادي في التعرف على الخصائص النفسية و التصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع ، فالمواقف الايجابية و السلبية للإنسان تجاه القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لها دور كبير على النشاط الاقتصادي.

6- الاقتصاد السياسي و الجغرافيا :

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري، أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية و الوسط الطبيعي و المناخي ،و يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا في العلاقات المتبادلة

1محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2009،ص59.

2عبد الله ساقور ،مرجع سبق ذكره ،ص36

3عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد السياسي،ص-ص،43-45.

بين الجماعات البشرية و البيئة [1]. و يلتقي الفرعين الاقتصاد السياسي و الجغرافيا في نقطة و هي تلك التي تتعلق بتوطن النشاط الاقتصادي ، فعلم الجغرافيا يزودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي.

7-علم الاقتصاد و الرياضيات و الاحصاء :

يعتمد الاقتصادي في أحيانا كثيرة على أساليب رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشاريع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات ذلك . و مع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي و الاقتصاد القياسي اي يجمع كلا من الرياضيات و الاحصاء . فالإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تحليلها و تحويلها الى نوع من المعرفة و اتخاد القرارات ، فمن هنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية يحتاج في الكثير من الأحيان الى بيانات احصائية و تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها[2].

المحور الثالث : الاقتصاد السياسي في العصور القديمة و الوسطى.

قبل ميلاد علم الاقتصاد في منتصف الثامن عشر تقريبا، لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، و إنما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر في أحضان الفلسفة في الإغريقي في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوروبية، و في أحضان دراسة التاريخ و فلسفته عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر[3] .

الموضوع الأول :الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة :

ظل الفكر الاقتصادي و حتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني و الفلسفي و الأخلاقي، و كانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية و

1محمد دويدار ،مرجع سبق ذكره ،ص63.

2عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل الى الاقتصاد السياسي،ص28.

3عبد الله ساقور ،الاقتصاد السياسي،مرجع سبق دكره ،ص87.

جملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، و لذلك يصعب القول أن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة[1].

الحضارات الشرقية :

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا على الصعيد العملي، ناتج عن وجود تنظيم اقتصادي و اجتماعي دقيق. فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة و حضارة البابليين و الحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، الى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، و من أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي :

- ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي غير ان هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني. و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية .
- نجد ملامح لفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين .

الحضارة اليونانية :

عند الإغريق وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، و في هذه المرحلة عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل (اقتصاد عائلي)، و بالرغم من ازدهار الفلسفة و السياسة و الأخلاق لدى الاغريق، فإننا لا نجد بناءا فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادي، و يرجع السبب في ذلك الى ان الاقتصاد الاغريقي كان عبوديا قائما على اساس الرق، و كانت النظرة الى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين[2]. على العموم يمكن التماس معالم فكر اقتصادي لدى الفلاسفة اليونان:

1زينب حسين عوض الله ، سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007،ص67.

2ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي مبادئ–مدارس–أنظمة. بيروت: دار المنهل اللبناني ،ط1، 2002،ص–ص،24–26.

افلاطون (374-427) :

تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب " الجمهورية" و " القوانين "، و يرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة الى اعتبارات اقتصادية فحاجات الإنسان متعددة، و لابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات .

دعا أفلاطون في " الجمهورية " الى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل و الاختصاصات و المزايا بين طبقات المجتمع و العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين و قد قسم أفلاطون المجتمع الى ثلاثة طبقات تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب ان يترك لطبقة الفلاسفة و الحكماء، و يدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء و المحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، اما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين و الصناع .

و تجدر الإشارة هنا ان فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون ليس داخل العملية الإنتاجية كما دعا لذلك آدم سميت لاحقا، بل بين فئات المجتمع المثالي لأن العملية الإنتاجية أصلا لم تكن متسعة حتى تقتضي التقسيم .

و يدعو أفلاطون الى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث و الأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في أداء و الحفاظ على المصلحة العامة لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية و الرغبة في توريث الأولاد.

بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع و الحرفيين و المزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة. كما يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم و ضروري لبقاء الإنسانية.

ارسطو (322-384) :

في إطار الفكر الإغريقي ينفرد أرسطو بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية، و قد ضمن أرسطو أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات " الذي وقف

فيه وقفات تحليلية عميقة لبعض المشكلات و الظواهر الاقتصادية، و لذلك يعتبر لدى البعض اول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته " ببذور نظرية اقتصادية " تقوم على تحليل الظواهر و المشكلات، بل يذهب البعض أبعد من ذلك بالقول أن الفضل يرجع لأرسطو في دفع علم الاقتصاد دفعة قوية و لأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما مستقلا عن العلوم الفلسفية و المنطقية التي سادت في عصره [1].

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات و إشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، الى جانب التجارة. و يعتقد أرسطو ان العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي .

أقر ارسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو اول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاث براهين :

- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية .
- الملكية تؤدي الى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية
- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى اليه النفس البشرية .

و يرى ارسطو انه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث و قد تكون من اهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة كما رفض فكرة إلغاء الأسرة .

كما ناقش ارسطو موضوع " النقود " من حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة، و من حيث وظائفها باعتبارها الوسيلة الطبيعية للتبادل و مخزن للقيمة، بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة .

1ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي مبادئ–مدارس–أنظمة، مرجع سبق ذكره ،ص26.

كما فرق ارسطو بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، و قيمة المبادلة التي تهدف الى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. و فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم ارسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع الى اعتبارات اخلاقية و لهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية و غير عادلة[1].

كما تطرق ارسطو الى موضوع الربا، فانتقده اشد الانتقاد فالنقود عنده لا تلد النقود اي انها غير منتجة لذاتها، و لذلك فإن الفوائد مذمومة اخلاقيا، لأن الربا اشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية .

يتفق ارسطو مع افلاطون حول قضية العبيد، و لا ينادي بإلغاء الرق اذ يعتبره جزء لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة و يضيف بأنه لا مناص من وجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم ان يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين .

الحضارة الرومانية:

تتميز الثقافة الرومانية بالغموض بالمفهوم الفلسفي، فقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية و الفكرية باستثناء بعض الأعمال القانونية لا نجد فكرا رومانيا خالصا .

و على الصعيد الاقتصادي حدثت بعض التحولات ادت الى ظهور أوضاع جديدة أدت الى تحول الاقتصاد العائلي الى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري إمبراطوري، هذا على الصعيد العلمي، اما على الصعيد الفكري فلم يصاحب ظهور مشكلات اقتصادية مثل التضخم، إسهامات و أعمال فكرية اقتصادية او نظريات لحل المشكلات الاقتصادية، فلا نجد سوى بعض الإشارات عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة، و اثر تنظيم الأسواق على التضخم مع معارضة صور الاستغلال الكبير للأرض و اثره على توافر المواد الغذائية، إضافة إلى استنكار أسعار الفائدة .

[1] عبد الله اسماعيل صبري ،دروس في الاقتصاد السياسي ،جامعة الاسكندرية ،ص33.

الموضوع الثاني : الاقتصاد السياسي الإسلامي

أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي

هناك تعاريف كثيرة وضعها كتاب اقتصاديون مسلمون و لكل تعريف خصائص تميزه عن غيره .و ظاهرة تعدد التعاريف في مجال العلوم الاجتماعية أمر مألوف ،و يعبر عن اختلاف وجهات نظر القائلين بها حول أي الجوانب أكثر أهمية من غيرها و أيها اكتر تعبيرا عن كنه الشيء المراد تعريفه . إن أفضل تعريف هو الذي يكون مختصرا من حيث الكلمات شاملا من حيث المعاني[1]. و سوف نقدم التعريف الآتي لعلم الاقتصاد الإسلامي لعله يكون كذلك . علم الاقتصاد الإسلامي (هو العلم الذي يدرس سلوك المسلم الاقتصادي كما يجب أن يكون)

نرى هذا التعريف جامعا للأسباب التالية[2] :

1-يؤكد على دراسة سلوك الإنسان المسلم و بذلك سوف يخرج من اهتمامه سلوك الإنسان غير المسلم .

2-إن تأكيده على سلوك الإنسان المسلم دون غيره يعني الاهتمام و التركيز على الجانب العقيدي و الالتزام بالقيم و المبادئ الإسلامية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية .[3]

3-اهتمامه بالسلوك الاقتصادي يعني إخراج السلوك الاقتصادي من دائرة اهتماماته الأساسية فمثلا الصلاة و الصيام و الحج لا تدخل ضمن اهتمامات الاقتصاد الإسلامي إلا بقدر تأثرها أو تأثيرها على السلوك الاقتصادي للفرد و المجتمع المسلم أما الزكاة و الصدقات التطوعية و الكفارات المادية و استغلال الأرض و المعادن و تنظيم التجارة و التنمية الاقتصادية ... فإنها تكون من صلب اهتمام علم الاقتصاد الإسلامي .

1أحمد علي جرادات ، النظام الاقتصادي في الاسلام .ط 1، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2015،ص33.

2محمد رامز عبد الفتاح العزيزي ،مبادئ النظام الاقتصادي في الاسلام و مميزاته .عمان :جهينة للنشر و التوزيع ،2003،ص34.

3سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الاسلامي، ط1، عمان، دار دجلة، ناشرون و موزعون، 2011، ص32 .

4-إن التأكيد على سلوك المسلم الاقتصادي لا يعني المسلم كفرد فقط ، بل يشمل السلوك الاقتصادي للمنشأة و المجتمع أيضا .

5-إن عبارة كما يجب أن يكون تعني التأكيد على الجانب المعياري ، حيث إن الاقتصاد الإسلامي يهتم بالسلوك الاقتصادي الصحيح الذي يتفق مع أحكام و مبادئ شريعة الإسلام [1]. و لا يهتم بدراسة ما هو كائن فعلا إلا بقدر تشخيصه و العمل على تغييره بحيث يتلاءم في أدائه الاقتصادي مع مبادئ و قواعد شريعة الإسلام مثال على ذلك تتعامل اغلب الوحدات الاقتصادية المعاصرة بالتمويل الربو ي أي التعامل بالفائدة و بالطبع يكون لمعدل الفائدة أثر على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك و تعد الفائدة أداة مهمة بيد السلطة النقدية في الدولة تستخدمها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية [2]. إن هذه المواضيع لا تدخل ضمن اهتمام علم الاقتصاد الإسلامي . بل يهتم بتبيان و توضيح الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية للتمويل الربوي و يهتم بإيجاد البديل الإسلامي لمشكلة التمويل و تجميع المدخرات و محاربة الاكتناز و صيغ الاستثمار الاقتصادي التي تتفق و لا تعارض مع أحكام الشرع الإسلامي[3] .

ثانيا: نظرة الاسلام للسياسة الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعا كليا[4]، و تمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع باعتباره يعيش في مجتمع معين، له طراز خاص من العيش فهو ينظر إلى كل فرد يعنيه لا إلى مجموع الأفراد الذين يعيشون في الدولة، كما ينظر إليه باعتباره إنسانا أولا لا بد من إشباع

1محمود عبد الكريم ارشيد ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي .ط1،الأردن :دار النفائس للنشر و التوزيع ،2012،ص66.

2مجمود حسن صوان ، أساسيات الاقتصاد الاسلامي .ط1،عمان : دار المناهج للنشر و التوزيع ،2014،ص13.

3خالد سعيد البحيصي ، سلسلة محاضرات "التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي". فلسطين :كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية .

4أحمد عبد الرحمان يسري ،تطور الفكر الاقتصادي .الاسكندرية :الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ،1997،ص63.

جميع حاجاته الأساسية إشباعا كليا، ثم باعتبار فرديته المشخصة ثانيا بتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية بقدر ما يستطيع . و ينظر إليه في نفس الوقت باعتباره مرتبطا مع غيره بعلاقات معينة ،تسير سيرا معينا حسب طراز خاص و على هذا فان السياسة الاقتصادية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في البلاد فحسب ،دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد من هذا العيش،[1] و لا هي لجلب الرفاهية للناس و تركهم أحرارا في الأخذ منها بقدر ما يتمكنون ،دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم أيا كان و إنما هي لمعالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنسانا يعيش طبق علاقات معينة و تمكينه من رفع مستوى معيشته و تحقيق رفاهية نفسه ، و بهذا تختلف عن غيرها من السياسات الاقتصادية.

إن الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش، و التمكين من الرفاهية يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين ، له طراز خاص من العيش، فهو ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش و التمكين من الرفاهية و يجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش و الرفاهية و لذلك تجد الأحكام الشرعية قد ضمنت توفير إشباع الحاجات الأساسية إشباعا كليا لكل فرد من الأفراد رعية الدولة الإسلامية[2]، من مأكل و ملبس و مسكن و ذلك بفرض العمل على الرجل القادر، حتى يوفر لنفسه الحاجات الأساسية له و لمن تجب عليهم نفقتهم و فرضها على المولود له، و على الوارث إن لم يكن قادرا على العمل، أو على بيت المال إن لم يوجد من تجب عليهم نفقتهم، و بهذا ضمن الإسلام لكل فرد بعينه أن يشبع الحاجات التي لابد للإنسان من حيث هو إنسان من أن يشبعها و هي المأكل و الملبس و المسكن [3].

ثم حث بعد ذلك هذا الفرد على التمتع بالطيبات و الأخذ من زينة الحياة الدنيا ما يستطيع، و منع الدولة أن تأخذ من ماله ضرائبا مما هو فرض على جميع المسلمين إلا مما

1سعيد علي العبيدي، المرجع السابق، ص44.

2محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، مرجع سبق ذكره ،ص-ص ،17-18.

3أبو زيد عبد الرحمن ،المقدمة ،ج1،ط2،مكتبة المدرسة و دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،1979،ص682.

يزيد على كفاية حاجياته التي يشبعها فعلا في حياته العادية و لو كانت حاجات كمالية و ذلك ضمن توفير حق العيش لكل فرد بعينيه، و أتاح له الرفاهية في الحياة .كما انه في نفس الوقت حدد طرق كسب المال لهذا الفرد في إشباع حاجاته الأساسية و الكمالية في حدود معينة ، فحرم إنتاج الخمر و استهلاكها على كل مسلم و حرم أكل الربا و التعامل به على كل من يحملون التبعية الإسلامية ،و لم يعتبرها بالنسبة لهم مادة اقتصادية، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين ،فجعل الوضع الذي يجب عليه أن يكون عليه المجتمع حين الانتفاع بالمال أمرا أساسيا عند الانتفاع بالمادة الاقتصادية .

و من ذلك يتبين أن الإسلام لم يفصل الفرد عن كونه إنسانيا ، و لم يفصله كانسان عن فرديته ، بل جعل إشباع الحاجات و ما يجب أن يكون عليه المجتمع أمرين متلازمين لا ينفصل احدهما عن الآخر [1]، و لكن بحيث يجعل ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا لإشباع الحاجات . إن الصعوبات الكثيرة و المشاكل المتعددة و إن كانت عاملا من عوامل التعكير إلا انه يجب أن لا تكون عائقا أمام حركة الاقتصاد الإسلامي الصاعد تم لقد طرح القرآن مجموعة من الآيات الشريفة الدالة على عناصر الاقتصاد الإسلامي كأسس و بنى أساسية و أخلاقية خاصة، إذا ما عرفنا أن الاقتصاد و المال في نظر الإسلام لهما بالغ الأهمية لان الاقتصاد من عناصر تحقيق الخلافة الربانية في الأرض، عند توفر العدالة في ذلك ، يربط الاقتصاد في النواحي الأخرىّ ، باعتبار الإسلام وحدة واحدة لا تنفك أجزائه عن بعضها البعض .

ثالثا: حقيقة المشكلة الاقتصادية

إن الاقتصاد الإسلامي يرفض فكرة شح أو بخل الطبيعة و لا يقر بأن الندرة أصلا من أصول الخلق . بل إن الأصل في الخلق الوفرة النسبية قال تعالى " و أتاكم من كل ما سألتموهم و إن تعدو نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار" أي أعطاكم كل ما من شأنه أن يسأل لاحتياج الناس آلية سواء سئل بالفعل أم لم يسأل . و السؤال هنا بلسان

1محمد دويدار مرجع سبق ذكره ،ص116.

الحال و ليس بلسان المقال . قال تعالى عن الأرض و مواردها الاقتصادية "و جعل فيها رواسي من فوقها و بارك فيها و قدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ".[1]

من اجل إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعا كليا و التمكين من إشباع الحاجات الكمالية ،لابد من أن تتوفر المادة الاقتصادية لدى الناس ، حتى يتمكنوا من إشباع الحاجات ، و لا يتأتى أن تتوفر لديهم إلا إذا سعوا لكسبها و لهذا حث الإسلام على الكسب و على طلب الرزق ، و على السعي و جعل السعي لكسب الرزق فرضنا على الرجل القادر على العمل ، المحتاج للنفقة على نفسه ، و على من تجب عليه نفقته . قال تعالى " فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه " إلا انه ليس معنى ذلك انه تدخل في إنتاج الثروة أو بين كيفية زيادة إنتاجها . أو مقدار ما ينتج لأنه لا علاقة له بذلك بل هو حث على العمل و على كسب المال فحسب و عند النبي انه قال " ما أكل احد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده "[2].

و هكذا نجد الآيات و الأحاديث تحث على السعي لطلب الرزق و على العمل لكسب المال، كما تحث على التمتع بهذا المال و أكل الطيبات

قال تعالى " قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده و الطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحيوة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون"[3]

و قال تعالى " و لا يحسبن الذين يبخلون بما ءاتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلو به يوم القيامة [4]"

و قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم و مما أخرجنا لكم من الأرض"[5]

1القرآن الكريم ،سورة فصلت ، الآية 10.

2رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي.ط2،الجزائر :دار الأمة للطباعة النشر،2016،ص45.

3 القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 32.

4 القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 180.

5القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 267.

أ- **سبب المشكلة الاقتصادية** : إن سبب تفاقم المشكلة الاقتصادية هو الانسان نفسه و ذلك ما عبرت عنه الآية الكريمة : " و أتاكم من كل ما سألتموه و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار "[1] فظلم الإنسان يتحقق في عدم العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المتحقق بحيث يأخذ البعض أكثر مما يسحق و يأخذ البعض الآخر أقل مما يستحق. أما كفر الانسان للنعمة فيتمثل في تقصيره عن الاستغلال الامثل و الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة و تكاسله عن السعي لاكتشافها و استثمارها و كذلك تخصيصه نسبة كبيرة من هذه الموارد لغير ما خلقت له أو مجانية الاستخدام الأولى مثال ذلك تخصيص نسبة كبيرة من الموارد لصناعة وسائل الدمار الشامل، و اتلاف المحاصيل لغرض التقليل من عرضها و من ثم رفع أسعارها أو تخصيص الموارد لإشباع حاجات كمالية و ترفيه لفئة قليلة و ترك حاجات ضرورية ملحة لعموم الناس.

ب- **حل المشكلة الاقتصادية:** إن المشكلة الاقتصادية تمثل جانب أهم و أخطر للحياة الاجتماعية لما لها من تأثير مباشر على سلوك الإنسان و تصرفاته سلبا و إيجابا و من هنا نجد ان الإسلام قد وجه نظر الإنسان الى خطورة هذه المشكلة و وضع لحلها أسسا واقعية تشكل الخطوط الرئيسية لنظامه الاقتصادي المتكامل مع الأنظمة الأخرى و تتمثل هذه الأسس في ثلاث جوانب هي :

- السعي و العمل لزيادة الإنتاج لقوله تعالى : " هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه، و إليه النشور"[2] فالقانون الإلهي لحصول الرزق هو السعي للعمل الصالح للحصول عليه .
- العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المتحقق و تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل وفق معايير مقبولة مثل مساهمة الفرد في تكوين هذا الناتج و مدى حاجاته من هذا الدخل ليشبع حاجاته الإنسانية المعتدلة و في النظام الإسلامي نظم فرعية

1القرآن الكريم ، سورة ابراهيم ، الآية 43.

2القرآن الكريم ،سورة الملك ،الآية 15.

كثيرة للتوزيع من شأنها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالمية و المنخفضة و تحد من ارتفاع الدخول و تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع [1].

تنمية الجانب الشخصي لسلوك الإنسان أي أن الإسلام ينمي طاقات المسلم الروحانية بحيث يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل أي يحصل على مستوى أعلى من الإشباع بنفس القدر المادي المتاح من الموارد الاقتصادية مقارنة مع المستهلك الغير المسلم[2] .

المحور الرابع : مدارس الاقتصاد السياسي .

الموضوع الاول :المدرسة المركنتيلية (التجارية).

لقد نشا النظام الرأسمالي التجاري في اوروبا وقد استند هذا المذهب على اساس من اجل تنظيم اقتصاداتها و الاهتمام بالمعادن الثمينة باعتبارها ثروة الدولة الاساسية و عماد تقدمها ثروة الدولة الاساسية و عماد تقدمها ففي نهاية القرن الخامس عشر بدا الوسط التاريخي و الاقتصادي و الاجتماعي في التحول نحو مرحلة جديدة من مراحل التغيرات الاقتصادية تسودها العلمانية حيث كانت العلوم الدينية هي السائدة في العصور الوسطى اما الاتجاه العلماني فمعناه الاهتمام بالعلوم الطبيعية و الانسانية و الابتعاد عن العلوم الدينية كأساس لتفسير الظواهر الاقتصادية و قد ادى هذا الاتجاه الى احداث تغيرات الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات الاوربية مما كان له الاثر الاكبر في انعاش تلك المجتمعات و ظهور فكرة الرفاهية الاقتصادية و غيرها من الافكار الاقتصادية الهامة التي اصبحت بمثابة مطالب طبيعية لهذا العصر[3].

يطلق مصطلح التجاريون على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية من بداية

1عبد الله ساقور ، مرجع سبق ذكره ،ص95.

2ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي مبادئ–مدارس–أنظمة، مرجع سبق ذكره ،ص34.

3وسام ملاك ، تطور الفكر الاقتصادي .ج1 ، لبنان : دار المنهل اللبناني ،2008،ص182.

القرن السادس عشر الى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عش[1]ر. فقد حل عصر الرأسمالية التجارية في اعقاب النظام الاقطاعي و ظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية .

إن ذهب التجاريين جعل الثروة متمثلة بالمعادن النفيسة (الذهب ،الفضة) و جعل هدف السياسة القومية هو ان تدير الدولة علاقتها مع العالم الخارجي بحيث تجلب اكبر نصيب ممكن من المعادن النفيسة كما ان الاكتشافات الجغرافية العظيمة لعبت دورا في توسيع التجارة و الانتاج واصبح التجار الرأسماليون مهمون في عالم الاعمال كما ان الصناع كان لهم دورا في زيادة الارباح التي يحققها التجار و هكذا ظهرت و ازدادت اهمية النقود والرأسمالية في الانتاج و التوزيع و تحقيق الرفاهية.[2]

عوامل بروز الرأسمالية التجارية

يمكن اجمال العوامل العديدة التي مهدت لنشوء الرأسمالية التجارية و الفكر التجاري بما يلي :

1-انهيار النظام الاقطاعي و الحرفي في أوروبا .

2-ازدياد اهمية التجارة الخارجية و ذلك لان تحرير العبيد و الفلاحين من سطوة النظام الاقطاعي في أوروبا ادى الى توجه معظم المتحررين الى الخارج النشاط الزراعي ليعملوا في التجارة و خاصة الخارجية منها و التي توسعت بصورة مضطردة و ادت الى ثراء التجار و زيادة اهميتهم .

3-نمو السكان في المدن و زيادة الانتاج الذي ساعد على انتشار النشاط التجاري عبر المسافات الطويلة و ترك اثره في ظهور الدولة القومية كمركز للسلطة .

1سوزي عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية .بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،2009.

[2]أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، ب.ط، 2000، ص20 .

4-ان ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا او تشكل الدول التي كانت اداة رأى فيها المنشغلون بالتجارة و أوروبا ب الحرف قوة لحماية مصالحهم و تنميتها التي كانت تشكل بالنسبة للتجار و ارباب العمل انها قرة.

5-ان زيادة اهمية النقود و تكوين رؤوس الاموال و التي اصبحت قوة لها اثرها في السياسة و في النظام السياسي جعل لها مكانة في البنيان الاقتصادي و كذلك ادى الى زيادة اهمية التجارة الخارجية باعتبارها افضل وسيلة لجلب اكبر كمية ممكنة من النقود.[1]

6- ان عصر النهضة الاوربية .الذي صاحب الرأسمالية التجارية و قد ساعد على احياء الفلسفات اليونانية و دراستها بعقل.

7-كما ساعدت الكشوفات الجغرافية الكبرى التي تفجرت قبيل انتهاء القرن الخامس عشر حيث ثم اكتشاف العالم الامريكي في عام 1492 وكذلك الطريق البحري الى الهند عام 1498 مما ادى الى نشاط التجارة و ثراء المشتغلين بها .

و بفضل المعادن النفيسة التي تدفقت من العالم الجديد زادت ثروة اسبانيا ووفرت الارباح المتراكمة رساميل لا بد منها لتمويل الاستثمارات الجديدة [2].

8-ادى كل ذلك الى تطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية وذلك ما ادى الى زيادة حجم الدخل القومي و الفردي و الذي ساعد على زيادة الطلب على السلع و الخدمات و تحقيق الانتعاش الاقتصادي.[3]

مميزات المدرسة التجارية .

أولا : مبادئ المدرسة التجارية

تدور افكار التجاريين حول عدد من المبادئ يمكن اجمالها فيما يلي :

1-السكان .

1أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، المرجع السابق، ص22.

2 حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص92.

3 مرجع نفسه، ص24.

2-**ثروة الامة تتلخص بما لديها من المعادن النفيسة :** فاذهب و الفضة هما عماد الامة تكون بتمجيد المعادن النفيسة .

3-**تحقيق ميزان تجاري فائض:** كانت نظرية المركنتيليين عن التجارة الدولية نتيجة منطقية لنظرتهم حول ثروة الامة و كما قلنا سابقا فان الذهب و الفضة يشكلان ثروة الامة و بالتالي فان الحصول على هذين المعدنين يتم عن طريق التجارة الدولية و هذا لا يتحقق الا اذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه اي اذا حقق فائضا في ميزانه التجاري.[1]

4-**تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :** لعبت الدولة دورا لا يستهان به في دعم راس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل و الامتيازات و المراسيم و الاحتكارات للتجار المغامرين و الشركات التجارية عبر البحار شركة الهند الغربية و شركات الشرق و الشمال.[2]

فقد كان الفكر المركنتيلي الذي عبر آنذاك عن مصالح وامن المال التجاري نصيرا قويا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي فراح هذا الفكر يبرر كافة الوسائل التي يمكن ان تلجا اليها الدولة لغرض الهيمنة على البلاد و من اجل تحقيق فائض في الميزان التجاري و لعل السبب في تأييد التدخل الحكومي في الاقتصاد عند المركنتيليون يعود الى ان "...التنافس الحاد بين الدول الاوربية على فتح مناطق جديدة لتجارتها و كذلك الحاجة الى توسيع السوق المحلية امام المنتجين المحليين يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومي لأكثر من سبب من ذلك فرض سياسة حمائية تضمن توفير سوق متسعة امام الوطنيين و القيام بمشروعات البنية الاساسية اللازمة لتسهيل التجارة و تشجيعها، كإنشاء الطرق و الموانئ وتحسينها و استتباب الامن و القضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة ،و منح الاعانات للمصدرين ،بل و تشجيع انتاج مختلف السلع الصالحة

[1] ابراهيم مشورب، الوجيز في الاقتصاد السياسي، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط2، د.س، ص88-89.

[2] عبد الله ساقور ،مرجع سبق ذكره ،ص98.

للتصدير و تخفيض نفقة انتاجها ،و تشجيع صناعة السفن و تجهيز جيش قوي قادر على ضم اراضي جديدة و الدفاع عن الاراضي ثم اكتسابها.."."[1]

5-**اوجه المفاضلة بين الصناعة و التجارة** : كما تقوم سياسة التجاريين التي تستهدف الحصول على اكبر قدر من المعدنيين الذهب و الفضة و الاحتفاظ به او زيادته بالاعتماد على عدة وسائل.

اهم التيارات الاقتصادية المدرسة المركنتيلية.

أولا : التيار الاسباني (السياسة المعدنية).

كان البرتغاليون و الاسبان من اوائل البلدان الاوربية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (امريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود المستعمرات لها في امريكا الجنوبية و التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل و تسويق منتجاتها في الاسواق الجديدة [2].و قد عرفت هذه السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدا الحصول على الذهب و الفضة بطريق مباشر (من خلال استغلال مناجم الذهب و الفضة الموجودة في مستعمراتها في العالم الجديد) و بطريق غير مباشر (من خلال التجارة الخارجية) بطريقة تكفل منع خروج الذهب و الفضة .

- وتحقيق للهدف المذكور فقد طبقت اسبانيا الاجراءات الاتية :[3]

ا-الزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب و الفضة الى داخل اسبانيا .

ب-حرمان الاجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا من اخراج ثمنها نقدا خارج اسبانيا .

1ابراهيم مشورب، المرجع السابق، ص 94.

2 عمر هشام محمد ، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي .نظرة تحليلية للتطورات المعاصرة من المنظور الاقتصادي الاسلامي و الاقتصاد الرأسمالي . دمشق :2009،ص52.

3فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الاقتصادي، الغربي، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، 2008، ص120.

ج–السماح ،و على سبيل المثال او الاستثناء بخروج الذهب و الفضة في بعض الحالات لتسديد ديون الملك.

و كان الاسبان من الاوائل التجاريين في العالم الذين طالبوا بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج لغرض عدم المساس برصيد البلد من ثروته الذهبية، غير ان هذا الراي كان غاية في السذاجة لان الحفاظ على القوة الاقتصادية لأي بلد يتطلب العمل على زيادة الثروة و ليس فقط تثبيتها عند مستوى معين .

و قد ترتب على زيادة كمية المعادن الثمينة في اسبانيا ان ازدادت كمية النقود و ارتفعت الاسعار بشكل كبير ،وقد قدم المفكر الاقتصادي جون بودان تفسيرا لأسباب ارتفاع الاسعار من خلال نظرية كمية النقود.[1]

ثانيا :التيار الانجليزي (السياسة التجارية).

اعتمدت هذه السياسة على تطوير و تشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن الثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية الى الخارج و تقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم .مقابل الحصول على اثمانها من الذهب و الفضة و قد ساعد انجلترا في تنفيذ هذه السياسة اسطولها التجاري التقليدي و التميز فقد انشات انجلترا لهذه الغاية شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها و ذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم لحساب جميع بلدان العالم مقابل اجور تقاضاها بالذهب و الفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

و يجب ان لا يفهم من ذلك بان انجلترا قد اهملت الصناعة الوطنية ، بل على العكس ،لكن اهتمام انجلترا الرئيسي كان منصبا على النشاط التجاري بالدرجة الاولى.[2]

1مرجع نفسه، ص 122.

2فضل الله محمد سلطح، المرجع السابق، ص125.

ثالثا : التيار الفرنسي (السياسة الصناعية).

عرفت هذه السياسة بالسياسة الصناعية ،و تنسب هذه السياسة الى الوزير الفرنسي "جون باتيست كولبير" الذي قام بتطبيقها بهدف الحصول على الذهب و الفضة من الخارج حيث اتجهت لزيارة الصادرات على الواردات ، على ان تكون الصادرات من المنتجات الصناعية و ليس من العاملات الزراعية و ذلك لان قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة اكبر[1]. و انها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية كما هو الحال مع المنتجات الزراعية .

ولذلك قامت الدولة بتشجيع الصناعة من خلال الوسائل الاتية [2]:

ا–قيام الدولة نفسها بتأسيس صناعات حكومية .

ب–قيام الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني .(اي حماية الصناعة الوطنية).

ج–قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية الى الخارج . وكذلك تشجيع الافراد و الشركات على الاكتساب في رؤوس اموال تلك الشركات .

د–و لكي تستطيع الصناعة الوطنية الفرنسية من زيادة صادرتها الى الخارج فقد عملت الحكومة على تخفيض تكاليف الانتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام و اجور العمال.[3]

1 جون كينيث جالبرت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، تر أحمد فؤاد بلبع ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ،2000،ص–ص 282–283.

2 وسام ملاك ، مرجع سبق ذكره ،ص 185.

3فضل الله محمد سلطح، المرجع السابق، ص127.

ابرز رواد المدرسة التجارية :

1-توماس مان " Thomas Mun "

وهو من الرواد الانجليز و يؤكد (مان) بان الوسيلة المعتادة لزيادة ثروة البلد هي التجارة الخارجية ،حيث يتعين ان يبيع البلد الى الاجانب اكثر مما يشتري منهم ، مما ينتج عنه فائض في الصادرات و اجتذاب راس المال الى البلد ، كما يذكر بان ابقاء المعادن النفيسة داخل البلد بدلا من استغلالها في التجارة الخارجية يؤذي الى ارتفاع الاسعار و الاضرار بالاقتصاد الوطني .كما يؤكد مان ايضا على فائدة التجارة الخارجية و تحقيق الربح منها و ليس على استيراد المواد الخام لاستخدامها في الانتاج الصناعي ،ويقول بان انجلترا سوف تكون اغنى اذا استطاعت ان تزرع الارض العاطلة بدلا من استيراد المحاصيل من الخارج و ان يتم نقل الصادرات على السفن الانجليزية[1] .

ومن اسهامات مان الكبيرة انه قدم صورة اولية لما يعرف الان باسم ميزان المدفوعات و الذي يشتمل على الصادرات المنظورة و كذلك الواردات المنظورة و غير المنظورة .ولاحظ قيام التجار بتسوية المبادلات عن طريق الكمبيالات من شانه ان ييسر اعمال الاقراض و الاقتراض و يعتمد(مان) بان هدف السياسة القومية هو توفير الفائض من الانتاج المحلي للتصدير و على الدولة ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف.[2]

2- وليام بيتي " William petty "

وهو من الرواد الانجليز ،وقد عرض بعض الافكار الجديدة التي ساهمت او مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد . ومن هذه الافكار سرعة تداول النقود و فكرة تقسيم العمل و الريع و اهمية السلع الرأسمالية و نظرية القيمة المستندة للعمل ،وكان بيتي يفضل حرية التجارة اكثر من غيرة من التجاريين ،وايد فرض الرسوم المستوردات لجعلها اغلى من المنتج

1 ابراهيم مشورب ، مرجع سبق ذكره ،ص44.

2ابراهيم مشورب، نفس المرجع ،ص135 .

المحلي وذلك لتشجيع الانتاج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الخام المستورد بهدف تخفيض تكاليف الانتاج المحلي و زيادة فرص الصادرات و الارباح.[1]

ا–استغلال ما يملك البلد من امكانيات انتاج كالمحاصيل الزراعية .

ب–الاهتمام بالسلع النادرة التي يشتد عليها الطلب في الخارج.

ج–الحد من استيراد السلع الكمالية .

د–استيراد السلع و المنتجات بهدف اعادة تصديرها و الغاء الرسوم المفروضة على استيراد مثل هذه السلع .

هـ–تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات او الغائها .

و–التركيز على تشجيع الصناعات .

ز–العمل على نقل السلع على السفن الوطنية .

تقييم أفكار المدرسة التجارية

توضح دراسة الفكر الاقتصادي ان كل مدرسة جاءت بأفكار جديدة مغايرة أحيانا للأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر السابق، و وضعت حلولا لمشكلات و ظواهر اقتصادية للعصر الجديد. و قد تكون قد أصابت في طرح أفكارها و سياساتها أو أخطأت في ضوء التقييم اللاحق لأحكامها و من المفيد هنا استعراض ايجابيات و سلبيات هذه المدرسة الفكرية.[2]

اولا: الجوانب الايجابية

لقد عمل التجاريون على تلخيص الأبحاث الاقتصادية نهائيا من الطابع الديني او الأخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى و لكنهم لم يصلوا حد إرساء أسس علم

1نفس المرجع ، ص138 .

2زينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد السياسي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص218.

الاقتصاد بوصفه علما مستقلا، بسبب ربطهم إياه بخدمة أغراض السياسة حيث قالوا أن الاقتصاد يدعم قوة الدولة .

إلا أنهم قد مهدوا الطريق للباحثين اللاحقين ليقوموا بهذه المهمة، و من أهم الجوانب الايجابية لهذه المدرسة ما يأتي :[1]

1-أدت المدرسة التجارية الدور التاريخي لها بتقوية الدولة القومية الناشئة لكي تتمكن من القضاء على سلطات أمراء الإقطاع و هيمنة الكنيسة. الأمر الذي ساعد على تحقيق الأمان من الصراعات و الحروب الداخلية، و أتاح الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة و قادرة على استيعاب الناتج المحلي، و لهذا قد كانت المعادن الثمينة من أهم الوسائل لتقوية الدولة باعتبارها الثروة الحقيقية على وفق أفكارهم الاقتصادية آنذاك .

2-ساعدت أفكار هذه المدرسة على توفير الرأسمال النقدي و ساعدت على خلق البنوك الأوربية و توسيع نشاطها المالي مما عزز نشوء النظام الرأسمالي .

3-يعتبر البعض ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي كان من جوهر الفلسفة التجارية، قد سعد على نشأة المشروعات الخاصة الحديثة.

4-ساعدت آراء التجاريين على تنمية الصناعة و التجارة لكنها أضرت بالزراعة .

5-يعتقد البعض بأن التركيز على التنمية او على التصدير قد ساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع مستوى الإنتاجية .

6-من بين ايجابيات هذه المدرسة أيضا انها عملت على تطوير مفاهيم ميزان المدفوعات بين الدولة و العالم الخارجي و كذلك عملت على التأكيد على التجارة الدولية.[2]

ثانيا : الجوانب السلبية

يشار في هذا المجال الى أن التجاريين قد أخطأوا في التحليل الاقتصادي و في السياسات التي طبقوها و كما يأتي :

1علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، د.ب، دار العسيلة، ط1، 2008

2علي سعيدان، المرجع السابق، ص91

1-أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب و الفضة و إنما هي قدرة البلد الانتاجية للسلع و الخدمات، و ما تحققه فعلا من إنتاج .

2-أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الايجابي في الميزان التجاري، ذلك لأن وجود فائض ايجابي في الميزان التجاري يؤدي الى ورود النقود الذهبية فيزيد من التداول النقدي و يترتب على ذلك ارتفاع الاسعار في الداخل مما يجعل السلع المحلية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها و تزداد بالمقابل الاستيرادات مما يترتب عليه عجز في الميزان التجاري، و هكذا يكون من غير الممكن الاستمرار الحصول على الذهب و الفضة من الخارج .

3-أخطأ التجاريون في سياساتهم الاقتصادية التي طبقوها من حيث :

- إن الحكومة الاسبانية اهتمت بجلب المعادن الثمينة، بينما لم تهيئ الجو المناسب لزيادة القوى الإنتاجية، فارتفع مستوى الأسعار و أضر ذلك بالطبقات الفقيرة.[1]
- ترتب على سياسة الحكومة الفرنسية الاقتصادية انخفاض دخل المزارعين لإجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعيين و بذلك أضرت هذه السياسة بالمزارعين.
- يؤاخذ البعض دعاة هذه المدرسة و روادها بأنهم فشلوا في فهم أن البلد يثري ليس من خلال إفقار البلدان المجاورة بل أيضا من خلال اكتشاف كميات أكبر من الموارد الطبيعية و إنتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية و استخدام العمل بشكل أكثر كفاءة.
- و كما يذكر الدكتور راشد البرناوي، لعل من أسوء عناصر السياسة التجارية استغلال المستعمرات لصالح الدولة الأم.[2]

4- العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المتحقق و تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل وفق معايير مقبولة مثل مساهمة الفرد في تكوين هذا الناتج و مدى حاجاته من هذا الدخل ليشبع حاجاته الإنسانية المعتدلة و في النظام الإسلامي نظم فرعية كثيرة للتوزيع من

1عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الاسكندرية، الكتب الحديث، 1999، ص65.

2عبد الرحمان يسرى، المرجع السابق، ص66.

شأنها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالمية و المنخفضة و تحد من ارتفاع الدخول و تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع .

- تنمية الجانب الشخصي لسلوك الإنسان أي أن الإسلام ينمي طاقات المسلم الروحانية بحيث يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل أي يحصل على مستوى أعلى من الإشباع بنفس القدر المادي المتاح من الموارد الاقتصادية مقارنة مع المستهلك الغير مسلم .

الموضوع الثاني: المدرسة الطبيعية

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة الطبيعية آو الفيزيوقراطية على وجود نظام طبيعي للأشياء أي آن الحياة تسير بموجب قوانين طبيعية منطقية عقلانية ويرجع الفضل إلى اعتماد فرنسا للنمو الصناعي (النسبي)و الابتعاد تدريجيا عن القطاع الفلاحي و هذا ما دفع هذه المدرسة بإعادة الاعتبار لهذا القطاع[1] .

ومن أهم أفكار هذا المذهب[2]:

1) فكرة النظام الطبيعي أي خضوع الظواهر الاقتصادية لقوانين الطبيعية وتقوم هذه الفكرة على مبد آين :

*مبدآ المنفعة الشخصية

* مبدآ المنافسة

2) **فكرة الناتج الصافي:** بحيث يرى أصحاب هذا المذهب أن الأرض هي التي تحقق الثورة [3]عن طريق تقديم إ نتاج الذي يساهم في توزيع الدخول و الأجور على كافة الطبقات[4].

1زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره نص98.

2سكينة بن حمود ،دروس في الاقتصاد السياسي. الجزائر ،ط1، 2006،ص-ص،73-74.

3فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي. بيروت :الدار الجامعية ،1988،ص101.

4ابراهيم مشورب ، مرجع سبق ذكره ،ص50.

الناتج الصافي هو الفرق بين قيمة المنتوج الفلاحي السنوي وتكاليف الإنتاج.

3) فكرة تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات :

*الطبقة المنتجة : تتكون من مزارعين و فلاحين وتحتاج هذه الطبقة إلى تسبيقات أولية للمساهمة في النشاط الفلاحي .

*الطبقة المالكة :تتكون من ملاك الأرضي الفلاحية .رجال الكنيسة

*الطبقة العقيمة : تتكون من أفراد لا يساهمون في النشاط الفلاحي

وانطلاقا من هذا التقسيم ظهرت نظرية دوران الثورة «اللوحة الاقتصادية» للطبيب فرانسوا كيني في 1977[1] التي تمثل حركة توزيع الغلة بين طبقات المجتمع حسب الجدول التالي :

	الطبقة المنتجة	الطبقة المالكة	الطبقة العقيمة	المجموع
الطبقة المنتجة	----	2م	1م	3 ملاين
الطبقة المالكة	1م	---	1م	2م
الطبقة العقيمة	2م	---	---	2م
المجموع	3م	2م	2م	7م

1مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي. ط1، الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ،2008،ص-ص،107-110.

لنفرض أن الطبقة المنتجة أن نتجت منتوج بقيمة 5 ملاين (وحدة) واحتفظت لنفسها بجزء (2 مليون) للمعيشة والاعتناء وتجديد أدوات العمل (الحيوانات)

*الطبقة المنتجة: تقوم بشواء سلع ضرورية من الطبقة العقيمة بقيمة (1مليون)وتدفع مبلغ (2ميلون) للطبقة المالكة مقابل لحراء الأرض .

***الطبقة المالكة** : لديها (2مليون) تقوم بشراء سلع من الطبقة العقيمة بقيمة (1مليون) ومواد فلاحية من الطبقة المنتجة بقيمة (1مليون)

***الطبقة العقيمة** : لديها (2مليون) : تقوم بشراء كل مبلغ مواد فلاحية وزراعية من الطبقة المنتخبة [1]

ومن خلال اللوحة الاقتصادية يجب الاستشارة آنها تعتمد على ثلاث مبادئ[2] :

أ- أن النفقات هي التي تخلق وتساهم في الإنتاج.

ب-أن الانتاج هو الذي هو يخلق الدخل الصافي.

ج- أن الدخل هو الذي يكون النفقات الضرورية في عملية الإنتاج.

وفي الاخير يمكن تقييم الفكر الاقتصادي الفزيوقراطي من خلال النقاط التالية :

1-الاعتماد الواسع على القطاع الزراعي و اعتباره القطاع الوحيد في خلق الثروة.
2-ابراز حق الملكية ، حرية العمل و الحرية الاقتصادية .
3-اظهار عن طريق اللوحة الاقتصادية قوانين الانتاج و التوزيع و التبادل[3].
4-الاعتماد على الرأسمال الانتاجي أكثر من الرأسمال التجاري.
5-الحث على ربط العلاقة بين الانتاج و التوزيع.
6-اهمال الحديث عن دور القطاع الصناعي في خلق قيمة المنتوج.

1حازم الببلاوي ،أصول الاقتصاد السياسي .مصر :دار المعارف ،ط1996،1،ص-ص،47-48.

2محمد عمر أبو عميرة ، عبد الحميد محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي .جامعة القدس :ش ع م للتسويق و التوزيع ،2009،ص147.

3أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي. سوريا :مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ،ط1 ،1965،ص131.

الموضوع الثالث :المدرسة الليبرالية الكلاسيكية :

ظهرت المدرسة التقليدية او الكلاسيكية في أواخر القرن 18 و بداية القرن 19 (1776-1871) من طرف مجموعة من الرواد و المفكرين الاقتصاديين، و ظهرت هذه المدرسة كنتيجة للتطورات التي حصلت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية، و رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية (بدأت مع كتابات نيوتن و غاليلي) و الثورة الصناعية (1776)[1]. و قد باشر كل من آدم سميث و ريكاردو و جون باتيست ساي و جون ستيوارت ميل (أقطاب هذه المدرسة) في التكوين النظري للمدرسة و الذي يتجسد في الاتجاه الليبرالي، الذي يرعى من خلاله الكلاسيكيون ان المصلحة الفردية تلتقي مع المصلحة الجماعية. و يعتبر آدم سميث هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية (1723-1790) من خلال كتابه الشهير " ثروة الامم " و سوف نتطرق بالتفصيل لأهم ما جاء به من النظريات في هذا المذهب .

النشأة و الظهور:

تختلف هذه المدرسة عن الأفكار السابقة لأنها تعتمد بالأساس على فكرة أن العمل هو الوحيد الذي يمكن من تحقيق ثروة أي أمة أو دولة، أي أن العمل هو مصدر الدخل بالنسبة لدولة معينة[2]. و يرجع الفضل إلى تطور الرأسمال التجاري في ظهور هذا المذهب و يعتمد هذا الرأسمال على أساس التبادل و السلع حيث تم تكوينه حسب الشكل التالي :

حيث هناك ثلاث طرق او أساليب من اجل شرح طريقة مساهمة الرأسمال التجاري[3] :

الطريقة الأولى : تتمثل في تحويل التاجر الى رأسمال صناعي (اي الانتقال من شراء سلع و بضائع من الخارج الى صنعها في الداخل)

1ابراهيم مشورب ، مرجع سبق ذكره ،ص60.

2عبد ساقور ،مرجع سبق ذكره نص108.

3عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سبق ذكره ،ص-ص،333-335.

الطريقة الثانية: تعتمد على التنسيق بين الجانب التجاري و الصناعي من اجل تراكم رأسمال (أي اقتطاع من أرباح الأموال المتحصل عليها خلال العملية الإنتاجية لكن مع فكرة استعمالها في العملية الإنتاجية المقبلة اي الاستثمار)

الطريقة الثالثة : تعتمد على سيطرة طبقة التجار على كل مراحل العمليات الإنتاجية .

إن هيمنة رأسمال التجاري قد كان له الصدى الواسع و المباشر على كل النشاطات الاقتصادية مثل الزراعة و الصناعة و حتى في تركيبة العمل حيث تم الانتقال من العمل الفردي الى العمل الجماعي . و يمكن تلخيص هذا في المفهوم التالي :

نقود ⟵ سلعة ⟵ نقود * الفائدة و الربح

الرأسمال التجاري ⟵ الرأسمال المالي ⟵ الرأسمال الصناعي

ظهور أشكال جديدة في طريقة الإنتاج و عليه ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية سنة 1776، و هو ما تكلمنا عليه سابقا. و هذا ما ادى الى تبني الصناعة كأساس النشاط الاقتصادي[1] .

الرأسمال المالي: هو عبارة عن منتوج مكون عن طريق تراكم الأرباح المتحصل عليها فقط من العمليات التجارية و نفهم من ذلك أن فكرة المدرسة الكلاسيكية تعتمد على ضرورة توفير مصادر رأسمال و ذلك قصد تحقيق و معرفة طرق و علاقات الإنتاج داخل المؤسسة التي تعتبر وحدة اقتصادية تعمل في نشاط اقتصادي معين[2] .

المؤسسة (العمل) ⟵ وحدة ⟵ الربح

التجارية ⟵ الذهب (المعدن النفيس) ⟵ التجارة الخارجية

الطبيعية ⟵ الفلاحة ⟵ الدخل الصافي

الكلاسيكية ⟵ الانتاج ⟵ التحويل

1 رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ،ص-ص ،130-132.

2مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الفولى ،مبادئ الاقتصاد السياسي.مصر :دار الجامعة الجديدة ، 2005

الإنتاج هو عملية تحويل مواد أولية الى مواد قابلة للاستهلاك و طبيعة التحول هي العمل. و تتمثل وظائف المؤسسة في :

- الإنتاج
- الموارد البشرية
- الموارد المالية
- الموارد التجارية

أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية :

- حرية المبادرة الشخصية (القرارات الشخصية مع تحمل المسؤولية)
- الاهتمام بمفهوم القيمة في تحديد الأسعار و الأثمان
- الاعتماد على السوق لاتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة .
- الاعتماد على السوق لاتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة
- الاعتماد على القطاع الصناعي في تحريك الاقتصاد و القطاعات الأخرى (الفلاحة و التجارة)
- إعادة النظر في النمط الاجتماعي للعمل (صاحب رأسمال من جهة و العمال من جهة أخرى). و كذلك في العلاقات الإنتاجية (القرار النهائي يرجع لصاحب رأسمال و التنفيذ للعامل)
- توضيح دور الدولة في الجانب الاقتصادي (الأمني و الوقائي). حيث تتمثل وظيفة الدولة عند الكلاسيك في إقامة العدل، الدفاع عن إقليم الدولة و إقامة المشاريع
- تعتمد المدرسة الكلاسيكية على بعض الأدوات الاقتصادية أكثر فعالية و توضيح للنشاط الاقتصادي المعتمد على هدف واحد و هو تحقيق الفائدة و هذه الأدوات هي:

1- **الأسعار**: السعر هو الذي يوفق بين مصلحة البائع و المشتري و هو الذي يبين قيمة السلعة في السوق .

2- **النقود**: و هي وسيلة التعامل

3- **نسبة الفائدة (البنوك)**: البنك له دور في ربط العلاقة بين المستثمر و المدخر.

لكن يبقى أهم ميزة لهذه المدرسة هي تقييم دور كل عون اقتصادي :

- المستهلك ⟵ تحقيق المنفعة العامة
- المنتج ⟵ تحقيق الفائدة
- المستثمر ⟵ تحقيق المردودية
- الدولة ⟵ تحقيق الرفاهية الاجتماعية

التوزيع الطبقي للمدرسة الكلاسيكية :

- طبقة أصحاب رؤوس الأموال (ملاك عناصر الإنتاج)
- طبقة العمال البرجوازيين (بيع قوة العمال مقابل اجر محدود)

الفرق بين الرأسماليين و البرجوازيين :

الرأسمالي : امتلاك الأموال و المساهمة في العملية الإنتاجية عن طريق توفير عناصر الإنتاج .

البرجوازي: امتلاك الأموال دون استعمالها في العملية الإنتاجية

السوق: هو المكان الطبيعي للالتقاء بين الطرفين، الطرف الذي يعرض السلع و الطرف الذي يطلب هذه السلع و البضائع لكن التعامل يكون مبني على أساس سعر متفق عليه .

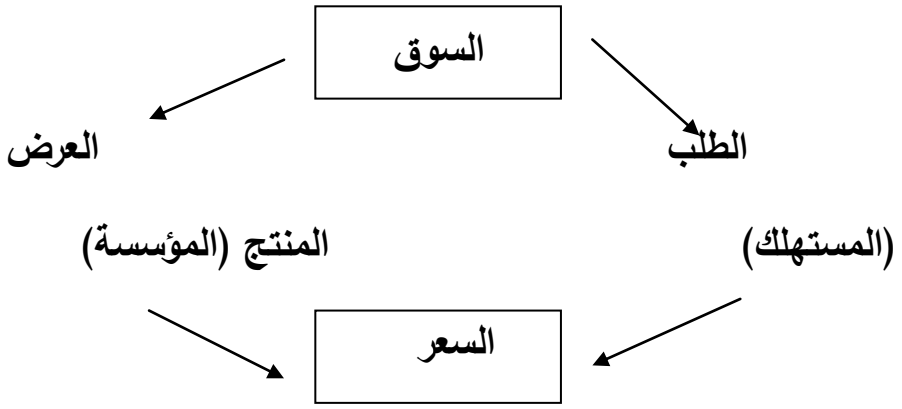

ما يمكن استنتاجه من النقاط المذكورة سابقا أن المدرسة الكلاسيكية ركزت على مفهوم المصلحة الذاتية أي أن كل عون اقتصادي يسعى إلى الوصول الى الهدف المرغوب فيه باستعمال الوسائل التي يراها مناسبة بدون إرجاع أسباب الفشل إلى أطراف أخرى و بالتالي أهم ما يميز هذه المدرسة توضيح الأمور بالنسبة للمتعاملين و ترك حرية القرار المناسب.

الاقتصاد السياسي عند آدم سميث (1723-1790)

يرى هذا الاقتصادي ان موضوع الاقتصاد السياسي يهدف إلى الوصول إلى ثراء الشعب و الدولة بصفة موازية و أن الثروة هي مجموعة الأموال التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية و التي يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة او بالمبادلة و حسب رأيه، فإن العمل هو اساس ثروة الامم و خاصة الانتاجية بحيث حسب سميث فإن هذه الانتاجية تسمح بـ :[1]

- زيادة مهارة و تخصص كل عامل
- التقليص من الوقت اللازم في تنفيذ عملية إنتاجية
- زيادة في الاختراعات و توظيف الآلات

و لآدم سميث بعض الآراء حول بعض المواضيع الاقتصادية منها :

1-**في النقود** : حيث يعتبر سميث ان النقود هي بضاعة و وسيلة فقط لتسهيل التبادل (اي تبادل البضائع مقابل بضائع)

1صلاح الدين نامق ،قادة الفكر الاقتصادي. القاهرة :دار المعارف ،1978،ص18.

2-**في القيمة** : لقد عمل سميث كثيرا على إبراز أهمية نظرية القيمة ليس فقط في تحديد النقود، و لكن في تحديد العمل اللازم لتحديد الإنتاجية ثم الأجر لكن هو يفرق بين القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية[1].

الاستعمالية: القيمة التي تعطي فائدة و نفع للشخص المتحصل على بضاعة ما .

التبادلية: القيمة التي تكمن من الحصول على بضائع أخرى أي تعتمد أساسا على عملية تبادل السلع و البضائع .

و عليه يرى سميث ان العمل وحده المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية أي زمن العمل (اي كمية العمل المبذولة لإنتاجها)

مثال : بضاعة A تستلزم 10 ساعات لإنتاجها

بضاعة B تستلزم 5 ساعات لإنتاجها

أي أن قيمة السلعة A تساوي ضعف قيمة السلعة B، و عند التبادل فإن وحدة واحدة من السلعة A تمكن الحصول على وحدتين من السلعة B .

إضافة إلى العمل أضاف سميث عنصرين في تحديد القيمة هما الرأسمال و الربح و أعطى اسم لهذه العوامل و هو " كلفة البضاعة "

و بالتالي: قيمة السلعة او البضاعة = العمل + الرأسمال + الربح

و منه : قيمة السلعة او البضاعة = كلفة البضاعة

و انطلاقا من نظرية القيمة يصل سميث الى نظرية السعر بحيث يرى ان سعر البضاعة هو المظهر النقدي لقيمتها و هناك نوعين من السعر[2] :

السعر الطبيعي = كلفة الانتاج

1كامل وزنه ، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق .القاهرة :معهد الدراسات الاستراتيجية ،د س ن،ص-ص،23-24.

2نفس المرجع ،ص 26.

السعر الجاري = سعر البضاعة في السوق و المبني على قانون العرض و الطلب

نظرية سميث في التوزيع :

انطلاقا من التوزيع الطبقي (طبقة الرأسماليين، طبقة العمال و طبقة ملاك الأراضي) يرى سميث ان دخل كل طبقة هو الذي يكون نظرية التوزيع اي :

طبقة الرأسماليين = الربح

طبقة العمال = الأجر

طبقة العمال = الأجر

طبقة ملاك الاراضي = الريع

1-**نظرية الأجور** : يرى سميث أن الأجر هو مقابل بقاء العامل على قيد الحياة لتطوير قوة عمله و ان البحث عن إنتاجية العمل يكون عن طريق زيادة الأجور .

2-**نظرية الأرباح:** إن الربح عند سميث هو جزء للعمل المنتج و أن الربح الصناعي هو الشكل الأساسي العام للربح و يرى سميث ان مصدر الربح هو العلاقة الغير متكافئة بين العمل و الرأسمال اي بين العمل المجسد (الرأسمالي) و العمل الحي (العامل)، اي ان الرأسمالي مجبر لدفع قيمة العمل أقل مما هو مطلوب [1].

3-**نظرية الريع:** يرى سميث أن هناك ثلاث أشكال للريع :

- الريع هو اقتطاع من ناتج عمل العامل أي ان الريع هو ما يدفع مقابل استعمال الأرض و ذلك حسب مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و بالتالي يمكن اعتبار هذا الشكل مثل مصدر الربح عند سميث .
- الريع ناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الفلاحية بحيث الطلب يكون على منتجات فلاحية مع وجود عرض نسبي للمنتجات الفلاحية (ريع الأرض) أين يكون الطلب أكبر من العرض .

1ايمون باتلر ، آدم سميث مقدمة موجزة .تر علي الحارس ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،ط2014،1،ص30.

- الريع ناتج لعمل الأرض (اي طبيعي) حيث هو عطاء الأرض لمالكها و هنا يتوافق سميث مع النظرية الفيزيوقراطية .

نظرية سميث في الإنتاج : يرى سميث أن الإنتاج هو الذي يخلق و يزيد المنافع و يعتمد أساسا على عناصر الإنتاج مثل (رأسمال، العمل و الأرض) لكن خاصة عنصر العمل .

و في هذا الصدد يشير سميث إلى أهمية " تقسيم العمل " الذي يمكن ان يحقق:

- زيادة فعالية و إنتاجية كل عامل
- تقليص زمن العمل
- انخفاض تكاليف (الأجور)

نظرية سميث في النظام الاقتصادي : يعتبر سميث ان القرار الشخصي و الفردي هو المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي بحيث عند البحث عن مصلحته سوف يعمل هذا الفرد و الشخص تحقيق المصلحة العامة و هذا ما سماه سميث " باليد الخفية "[1].

نظرية سميث في السياسة الاقتصادية : يرى سميث ان المبادرة الشخصية هي التي تؤثر على السياسة الاقتصادية و ان دور الدولة يكون أكثر لحماية و الدفاع عن الدولة

الاقتصاد السياسي عند دافيد ريكاردو (1772-1823)

عاش ريكاردو في فترة هامة فيما يخص النظام الرأسمالي، حيث كانت الاختراعات تتالى الواحدة بعد الأخرى خلال فترات قليلة من الزمن و كانت الآلات سريعة الانتشار و المصانع الآلية التي تحل محل المشاغل

و تحولت بريطانيا بذلك الى مصنع للعمال، فكانت تصرف منتوجاتها بسهولة في جميع البلدان و من هنا احتلت مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي و في السياسة العالمية

أفكار ريكاردو حول الاقتصاد السياسي :

1آدم سميث ، ثروة الامم ،مرجع سبق ذكره ، ص5.

بينما كان سميث يرى مهمة الاقتصاد السياسي تتمثل في تحديد شروط النمو الاقتصادي لثروة المجتمع، كما يرى ريكاردو أن الاقتصاد السياسي يعمل على شرح مسألة توزيع الناتج الاجتماعي (اي تحديد أهم القوانين الاقتصادية) و بذلك اشتهر بنظرية التوزيع

و يرى أن تحديد القوانين التي تواجه هذا التوزيع يشكل المهمة الرئيسية للاقتصاد السياسي فقد كانت المسألة التي يدور حولها الصراع الطبقي الذي ولدته الثورة الصناعية تتركز حول كيفية توزيع الثروة بين الطبقات[1] .

و يعتبر ريكاردو أن الإنتاج هو الذي يحقق القوانين إضافة الى عامل " العمل " الذي هو مصدر المداخيل و الأجور للسكان[2]، و الاستنتاج الذي يصل اليه هو " أن مصالح الطبقات تتقارب مع بعضها و تتناقض، ولكنه لا يحد هذا التناقض في نطاق الإنتاج و إنما في نطاق التوزيع، حيث يجري الصراع بين الطبقات على اقتسام الناتج الإجمالي ."

نظرية القيمة عند ريكاردو

ينطلق هذا الاقتصادي من فكرة أن القيمة التبادلية هي الأساس عند الحديث عن القيمة و بالتالي هو يفرق بين نوعين من السلع :

- **السلع القابلة للتجديد:** و هي تشمل غالبية لسلع الهامة التي تشبع حاجات الناس كالسلع الغذائية و الصناعية
- **السلع الغير قابلة للتجديد:** و هي كاللوحات النادرة و الكتب الأثرية و التحف

و يرى أن الأولى تتوقف قيمتها التبادلية على كمية العمل الذي بذل لإنتاجها، أما الثانية فهي قليلة و محدودة قيمتها لا تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها بل هي مرتبطة بندرتها و تتحدد تبعا لثروة و أذواق الناس الذين يرغبون في شرائها

1عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية.ط1، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ،2012،ص330.

2 رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ،ص122.

كما يرى ريكاردو أن قيمة البضاعة لا تقاس فقط بزمن العمل الفردي المبذول في إنتاجها و إنما بزمن العمل الاجتماعي (و هو العمل المبذول في إنتاج السلع و البضائع في أسوء الظروف اي العمل المحدد من طرف السوق) .

نظرية ريكاردو في التوزيع:

تنقسم هذه النظرية الى ثلاث عناصر :

- **الأجر** : يشرح ريكاردو الأجر أو الدخل انطلاقا من فكرة أو نظرية القيمة الخاصة بالسلع و المنتجات و ذلك أن العامل يقوم ببيع قوة عمله مثل اي بضاعة أو سلعة عادية و بالتالي فإن قيمته هذه القوة المبذولة تتحدد حسب قانون القيمة أي إذا كانت قوة العمل المبذولة تعطي فائدة أكثر بالنسبة للمنتج فإن الأجر المعروض يكون اكبر و بالتالي حسب ريكاردو هناك نوعين من الأجور:

- **الأجر الاسمي:** و هي الكمية المعينة من النقود تدفع للعامل خلال فترة زمنية محدد للعمل
- **الأجر الحقيقي:** و هي الكمية المعينة من النقود تدفع للعامل للسماح له بالعيش و تجديد قوة عمله اللازمة و الضرورية لعملية الإنتاج

- **الربح:** و هو ذلك الجزء الذي يقتطع من ناتج عمل العامل اي ذلك الجزء الذي ينتجه العامل في خلق القيمة للسلعة و الذي يذهب الى الرأسمالي

و يرى هذا الاقتصادي انه من الضروري تقديم مكافئة نقدية و مالية لصاحب أو مالك عناصر الإنتاج و تكون هذه المكافئة على شكل فائدة يتحصل عليها المنتج من خلال العملية الإنتاجية

تعد العلاقة الموجودة بين هذه الأطراف الثلاثة (الأجر، الريع و الفائدة) حسب ريكاردو هي كالتالي:

- ارتفاع في الأجور يؤدي سلبا في نسبة الفائدة للمنتج
- ارتفاع في الريع يؤدي سلبا في نسبة الفائدة للمنتج

في هذه الحالة يرى ريكاردو انه من أحسن العمل على تقليص الأجور المدفوعة و نسبة الريع و ذلك راجع أن ريكاردو يفضل الاهتمام اكثر بفائدة المنتج بسبب أن هذا الأخير هو الذي له القرار بخلق و نشأة ثروة الامم

- **نظرية ريكاردو في الريع :**

إن نظرية الريع هي من اهم ما جاء به ريكاردو لأن هو الذي أقامها على قاعدة عملية و طورها على أساس نظرية القيمة في العمل و يمكن تلخيصها كالتالي[1] :

هي ناتجة عن العلاقة بين الإنتاج الفلاحي و زيادة عدد السكان و ترتكز على العلاقة التناقضية بين المنتج الرأسمالي و الإقطاعي فارتفاع الريع يؤدي بشكل حتمي الى انخفاض الأرباح و العكس

و في هذه النقطة، يرى ريكاردو أن للريع تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي و ذلك أن نشاط المنتج هو لخلق قيمة مضافة و أما الإقطاعي فليس له دور فعال في الحياة الاقتصادية اي انه يفضل الاهتمام بالمنتج الرأسمالي أكثر من الإقطاعي

نظرية ريكاردو في النقود :

يؤكد ريكاردو أن النقود هي وسيلة للتداول بين الأشخاص و المتعاملين و أن الكمية مرتبطة أساسا بقيمة هذه النقود داخل البلد اي كلما كانت الكمية المتداولة زائدة

نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية :

من أهم الفرضيات التي يعتمد عليها ريكاردو [2]:

- حرية تبادل السلع و البضائع على المستوى الدولي
- حركية تنقل عناصر الإنتاج العمل و رأسمال
- إمكانية مقارنة تكاليف الإنتاج خاصة ساعات العمل بين دولة و أخرى

1عبد الله ساقور ،مرجع سبق ذكره نص107.

2ابراهيم مشورب ، مرجع سبق ذكره ،ص 67.

الاقتصاد السياسي عند روبرت مالتوس (1766-1834) :

لقد اهتم مالتوس بالمجتمع و مشكلاته و هو ما دفعه الى التركيز على أوضاع السكان، و لها يمكن القول انه أسس لمدرسة فكرية ترى أن سبب التخلف القائم في البلدان النامية، يكمن في التزايد السكاني بمعدلات اكبر من قدراته الاقتصادية .[1]

مالتوس لديه كتاب شهير صدر بعنوان " بحث في مبدأ السكان " و قام بنشر مؤلفات عديدة أهمها مبادئ الاقتصاد السياسي لكن مكانته برزت بتأليفه لأنه طرح موضوعا جديدا هو " مشكلة السكان " و علاقتها بالإنتاج الاقتصادي، و لقد تميز هذا الاقتصادي بمعالجة ظاهرة النمو الديمغرافي و علاقته مع النمو في الإنتاج الفلاحي (خاصة الحبوب) علما بأن هذا الأخير يتميز بقانون تناقض الغلة

إن نظرية مالتوس للسكان تقوم على ثلاث أسس و هي :

- الزيادة البشرية للمجتمعات تخضع لمتتالية هندسية " 1،2،4،8،16،32،64،128،256"، أين أن كل حد من هذه المجموعة يضرب بنفسه حين انتقاله لفترة ثابتة
- أن الزيادة في الإنتاج الفلاحي و الغذائي يخضع لمتتالية حسابية " 1،2،3،4،5،6،7،8،9"
- الأساس الأخير في هذه النظرية هو أن عدد السكان يتضاعف كل خمسة و عشرين سنة، و بمعنى أن المرور من 2 إلى 3 في السلسة الأولى تحتاج الى 25 سنة و كذلك من 3 إلى 4 وهكذا دواليك

و النتيجة الحتمية هو أن يأتي يوم لن يكفي الإنتاج لإطعام السكان الذين يتكاثرون على الصورة التي ذكرت سابقا فتكون الكارثة و الصدمة و ما يتبعها من حروب و مجاعات و أمراض

1نفس المرجع ،ص73.

يرجع الفضل الى هذا الاقتصادي في دراسة تأثير السكان على النمو الاقتصادي الذي أصبح مرجعا للاقتصاديين بعد ذلك و بالتالي العلاقة بين الأجر الحقيقي و نسبة النمو الديمغرافي اي بفضل مالتوس التأثير في جانب الأجور لتقليصها من نسبة النمو السكاني

السياسة المالتوسية :

نتيجة لهذه النظرية يرى مالتوس أن رغم ارتفاع الإنتاج، الطريق الوحيد على المدى الطويل هو ارتفاع البؤس، و للحل من هذه المشكلة الاجتماعية يرى روبرت مالتوس انه يجب :

- تحديد النسل: فيعتبر تحديد النسل عند مالتوس ضرورة لابد منها و لكن هذا التحديد يجب أن يكون لا ينافي الأخلاق و الدين، ذلك لأن معارض صريح لاستعمال كل الطرق الغير مشروعة لمنع إنجاب الأطفال
- يطالب بعدم الزواج أو تأخيره بالنسبة للطبقة الفقيرة و يطلب منها أن تمتنع لعدم استطاعتها أن تقوم بتربية الأطفال
- يطلب من الطبقة الغنية أن تترك فكرة الإحسان الى الطبقة الفقيرة لأن ذلك يشجع هذه الطبقة على الزواج

الاقتصاد عند جون باتيست ساي " 1767-1832 "

لقد اشتهر هذا الاقتصادي الفرنسي بقانونه " قانون المنافذ " أو قانون الأسواق انطلاقا من دراسته للأعوان الاساسيون في الاقتصاد[1] .

مبدأ قانون المنافذ أن الفكرة الأساسية لهذا القانون أن العرض يخلق الطلب و بالتالي يخلق التوازن في الأسواق و ذلك انطلاقا من فكرة أن الإنتاج يؤدي الى تبادل السلع و البضائع و هذه العملية يتحصل الناتج على مداخيل تسمح له بدفع أثمان عناصر الإنتاج و خاصة اليد العاملة و بذلك يستطيع الفرد الحصول على السلع و البضائع التي تحقق له

1 رفيقة حروش ،مرجع سبق ذكره ،ص63.

المنفعة اي يكون هناك خلق للطلب، و يعتمد ساي على فرضيات هامة في هذا القانون أهمها :

- النقود لها دور الوسيط فقط
- إلزامية تقسيم العمل
- ضرورة تبادل السلع و البضائع
- ضرورة المنافسة
- التقدم التكنولوجي

الاقتصاد عند جون ستيوارت ميل (1806-1873)

هو ابن الفيلسوف الكبير " جيمس ميل " و يبدأ ميل تحليله بالتفرقة بين قانون الإنتاج (الذي يتأثر أكثر بعوامل تقنية) و قانون التوزيع (الذي يتأثر بالعوامل البشرية) و بالتالي يرى ميل انه يمكن إحداث تغيير في قانون التوزيع لكن لا يكمن ذلك في الإنتاج[1].

تحليل ميل للإنتاج :

أضاف ميل للإنتاج رأسمال كعنصر ثالث من عوامل الإنتاج و يؤكد ميل أن رأسمال منتج و انه يأتي من الادخار و حسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم الا بتراكم رأسمال .

تحليل ميل للتوزيع :

لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج كما انه لم يميز بين المستحدث و الرأسمالي، و يوضح ميل بعض النقاط [2]مثل :

- ✓ العمل المنتج هو الذي يخلق القيمة المضافة و يسمح بالتراكم
- ✓ يمكن تحقيق توازن ما بين إجمالي المداخيل و إجمالي الاستهلاك
- ✓ الرأسمال هو مخزون متراكم خلال سنوات إنتاج العمل

1نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي .ط3، الجزائر :شركة دار الأمة للنشر و التوزيع ،2012،ص238.
2محمد عمر أبو عبيدة ،عبد الحميد محمد شعبان .مرجع سبق ذكره ، 318.

- ✓ الزيادة في الرأسمال هي التي تؤدي الى الزيادة في العمل .
- ✓ الادخار يخلق الاستهلاك.
- ✓ معدل الفائدة يتحدد حسب تكلفة العمل .
- ✓ نظرية التجارة الخارجية تعتمد على مبدأ " القيم الدولية " اي أن التجارة ما بين الدول تعتمد أساسا حسب الطلب المتبادل .

الموضوع الرابع :المدرسة الحدية (النيو كلاسيكية)

تعتمد هذه المدرسة على ادماج التحليل الوحدوي في دراسة سلوك الأعوان الاقتصاديين خاصة في أخذ القرارات الاقتصادية أي التطرق أكثر الى جانب الاقتصاد الجزئي و تنطلق الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة من :

أ- أن الاقتصاد هو علم يدرس الاختيارات الصعبة (أي العلاقة بين الندرة و الحاجة ، الهدف و الوسيلة) في ظروف اقتصادية صعبة .

ب-استعمال أساليب حديثة مثل التحليل الوحدوي.

التحليل الحدي هو استعمال الطرق الحسابية للوصول الى معرفة القرار الأخير سواء في الانتاج أو الاستهلاك بالنسبة للمدرسة النيو كلاسيكية يعتمد على دراسة الفرق الموجود سواء عن عمليات الاستهلاك أو عمليات الانتاج أي أن هذه المدرسة تعطي أهمية لدراسة هذه المرحلة أو خطوة على حدى فهي تستعمل الأسلوب الحدي للوصول الى دراسة الأعوان الاقتصاديون في حالة كاملة[1].

يعتبر الاقتصاديون أن أفكار المدرسة الحدية هي امتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبيرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية [2]. و لهذا السبب جرت العادة عند الاقتصاديين بتسمية الحدين بالكلاسيك المحدثين الا أنها تختلف عنها في نقطتين الأولى : تتمثل في طريقة التحليل .

الثانية : تتمثل في نظرية القيمة.

و تتخلص الأسس و المبادئ التي تعتمد عليها المدرسة الحدية في النقاط التالية :

1-استعمال الأسلوب الحدي في البحث ، حيث جاء الحديون بطريقة جديدة في التحليل الاقتصادي ، وقد قامت هذه المجموعة تحليلها على فكرة المنفعة الحدية لأي منفعة الوحدة الاخيرة .

2-يعتبر الحديون أن ارتفاع قيمة سلعة ما مقابل سلعة أخرى راجع الى أن منفعة الأولى لأكبر من منفعة الثانية بالنسبة للمستهلك . وبذلك انتهجوا أسلوب التحليل الجزئي بدلا من التحليل الكلي الذي انتهجه الكلاسيك.

1عبد الله ساقور ، مرجع سبق ذكره ،121.

2محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ،ص-ص،228-230.

3-جعلت هذه المدرسة الاقتصاد علما قابلا للقياس اي استعمال الرياضيات .

4- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر و ليس تكاليف الانتاج .

ومن أهم مبادئ هذه المدرسة ما يلي :

1- الاعتماد أساسا على التطور في الفكر السياسي لتحديد بعض المفاهيم الاقتصادية للنظريات السابقة .

2-التأثر بالمحيط الديني و الفلسفي بحيث تعتمد هذه المدرسة على الانتقال من التحليل الموضوعي الكلي الى التحليل الذاتي الجزئي .

3-التعامل بعنصر التغيرات في النظام الاقتصادي أي التغييرات في سلوك الأفراد خاصة كل من المستهلك ،المنتج أو حتى الدولة.

4-التعامل بوضعية الحالة الاجتماع.

و يعتمد هذا المذهب على ثلاث مدارس هامة وهي:

أولا المدرسة النمساوية

تتسم المدرسة النمساوية برفضها كل التحاليل الكلاسيكية التي تعتمد على معطيات موضوعية، و باستنادها على ذاتية الإنسان و نفسيته لتغيير تصرفاته الاقتصادية و تقييمه للثروات لذلك سمت هذه المدرسة بالاتجاه النفسي أو البسيكولوجي ، و لقد اشتهر من بين المؤلفين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة النمساوية ثلاثة أسماء و هي :

* كارل منجر Carl Menger: اهتم هذا المفكر بنظرية الخيرات و نظرية القيمة، فهو يرى أن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس، إلا إذا قابلتها منفعة أو حاجة بشرية لها . و من هذا المنطلق فهو يقسم الخيرات إلى قسمين: خيرات حرة [مجانية] كالهواء، و خيرات اقتصادية [مربوطة بقيمة] كالسلع [1].

أما قيمة هذه الخيرات فتقاس حسب رأيه بدرجة الأهمية التي يعطيها لها المستهلك وقد تكون للخيرات قيمة استعماليه دون أن تكون لها قيمة تبادلية

أما فيما يخص نظرية القيمة فالسلعة في نظره يجب إلى تكون مهيأة لإشباع الحاجة الإنسانية .[2]كما قسم السلع إلى سلع المرتبة الأولى وهي التي تشبع الحالات الإنسانية

[1] رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ،ص 163.

[2] مرجع نفسه ،ص 164.

مباشرة، وفي مرتبة عالية وهي السلع الإنتاجية (رأس المال).
ويعتبر منجر أن السلعة لن تكون لديها قيمة اقتصادية ما لم يكن هناك طلب عليها أي تصرف وفق مبدأ المنفعة.

* بوم باورك "Bohm Bawerk": استعمل نفس الطريقة التي استعملها " مانجر"، و لكنه ركز أكثر على نظرية المنظم، حيث اعتبر هذا الأخير بمثابة محور النمو الاقتصادي و قائد التقدم البشري. و في هذا الإطار، تطرق إلى ضرورة التفرقة بين الربح و الفائدة على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم. أما الفائدة فهي عائد خاص برأسمال.

* فون فيزر VON WISER: جاء ليعطي تفسيرا للإنتاجية الحديثة لعوامل الإنتاج ، أي إنتاج آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال كالعمل مثلا، وأكد على معرفة قيمة هذه الإنتاجية على أنها شيء ضروري لأنه يعرفنا بنسبة كل عامل.

ثانيا: مدرسة لوزان

تميز في هذه المدرسة الاقتصادي الفرنسي ليون ولراس Walras Léon ، الذي اشتهر بعدة أعمال، أشهرها : نظرية المبادلة و القيمة ،و نظرية حول التوازن العام .

فيما يخص نظريته الأولى: فانه يعتبر أن المبادلة تنشأ عن تداخل بين ظاهرة الندرة و ظاهرة المنفعة، أو بمعنى آخر، إن الظاهرتين تلعبان دورا هاما في تحديد قيمة المادة.

كما يرى أيضا أن المحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه أو يسيره المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج [فلاحون، رأسماليون، عمال]، و من خلال هذا التعامل العفوي أو التلقائي لهذا النشاط يحدث التوازن العام .هذا بالطبع، من خلال تدخل محددات السوق و المتمثلة في العرض و الطلب [1].

نظرية التوازن العام

يرجع الفضل في شرح هذه النظرية الى الاقتصادي ليون واراس حيث ينطلق في التحليل من الفرضيات التالية :

1-ضرورة وجود سوق تنافسي.

2-الاعتماد على سلوك الأعوان الاقتصاديين.

1حازم الببلاوي ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ،ص55.

3-الاعتماد على ثلاث عناصر في الانتاج : الأرض ، رأسمال و اليد العاملة

يتخذ والراس أيضا ثلاث أنواع من الأسواق تؤثر كل واحدة على الأخرى و تتأثر بها ، هذه الأسواق يشترط التوازن فيها[1] و هي : سوق البضائع ، سوق الخدمات ، سوق الرساميل.

مثلا نأخذ: الجدول التالي:

الأسواق (MARCHES)			الانتاج (PRODUITS)
السوق C	السوق B	السوق A	
10	40	40	المنتوج X
10	10	40	المنتوج Y
20	10	30	المنتوج Z

لكي يحدث التوازن في هذه الأسواق اقترح والراس ما يلي: في الانتاج X يعمل والراس على تحقيق التوازن في الأسواق الثلاث بحيث :

1-يتم تحويل 10 وحدات من السوق A الى السوق C ويتم تحويل 10 وحدات من السوق B الى السوق C.و من هنا يحدث التوازن بحيث يصبح ل السوق A 30 وحدة و السوق B 30 وحدة و للسوق C 30 وحدة.

2-أما في الانتاج Y يتم تحويل 10 وحدات من السوق A الى السوق B و الى السوق C. و من ثم يصبح لدى السوق A 20 وحدة و السوق B 20 وحدة و السوق C 20 وحدة و بالتالي يحدث التوازن .

3- في الانتاج Z تم تحويل 10 وحدات من السوق A الى السوق B و بهذا يحدث التوازن على مستوى الأسواق الثلاث في المنتوجات.

ثالثا: المدرسة التوافقية

يعد "ستانلي جيفنس –Stanlay Jevons"من الكتاب النيوكلاسيك [الحديين] الثلاثة الذين دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية . و لقد انتقد الكلاسيكيين الماركسيين في قولهم أن

1سوزي عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية. بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية،2009،ص109.

مصدر القيمة هو العمل ، و علل موقفه بحكاية الصياد الذي يقتني وقتا معينا في صيد سمكة و لكنه يفاجئ بإخراج قطعة ألماسة من عرض البحر عوض السمكة
و هكذا يحصل على شيء له قيمة رفيعة رغم قضاءه نفس الوقت الذي كان عليه أن يقضيه لو اصطاد سمكة.
أي أن القيمة لا تتأثر بالعمل بل بالمنفعة . فهو بذلك طور المفاهيم الاقتصادية عندما أدخل عنصر الزمن في التحليل. وفرق بين المدة القصيرة والمدة الطويلة.
كما يعد "ألفريد مارشال–Alfred Marshall" من أكبر و أنضج المفكرين الحديين، فمارشال حاول التوفيق بين كافة اتجاهات النيوكلاسيك بل اتسع هذا التوفيق ليشمل التوفيق بين الكلاسيك والنيوكلاسيك .فرفض المنهج التجريدي في الفكرين (الكلاسيكي والنيوكلاسيكي) وقام بادخال الحقائق الواقعية في تحليله الاقتصادي (سواء كانت فردية سيكولوجية أو بيئية أو اجتماعية).، فاستطاع أن يجمع في فرضية واحدة كل ما جاء به الكلاسيك و النيوكلاسيك. بحيث أهتم بقضية الأسعار و القيمة . فجمع بين فكرة الكلاسيكيين و الحديين. فالأولون قالوا : أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أي على أسس موضوعية. و الآخرون قالوا، أن مصدرها هو المنفعة، أي أنها تتحدد على أسس ذاتية. أما " مارشال" ،فانه يرى أن لكلتا الظاهرتين، دورا في تحديد القيمة، أو بالأحرى، هل التكاليف هي التي تحدد السعر بمفرده، أم المنفعة هي التي تحدده بمفردها. و لكن بالتأكيد، إن كليهما يساهم بقسط في تحديد السعر .

نظرية الأسعار :

تنطلق فكرة هذه النظرية من أن المستهلك يبحث دائما عن تعظيم الفائدة و المنتج في تعظيم الفائدة و لهذا و كذلك المنتج في تعظيم الفائدة و لهذا الغرض فان هذه المدرسة ترى أن السعر هو الذي يمكن أن يحقق ين المصلحتين و ذلك في اطار ما يسمى بالسوق و في الجدول التالي سنبين أنواع الأسواق التي يتم فيها أخذ القرار سواء بالنسبة للمستهلك أو المنتج .
من خلال الجدول التالي يتبين لنا كل أنواع المنافسة و الاحتكار.

العرض / الطلب	عدد كبير	عدد قليل	واحد
عدد كبير	المنافسة التامة	منافسة القلة	الاحتكار
عدد قليل	منافسة القلة	منافسة القلة الثنائية	احتكار متغير
واحد	احتكار	احتكار متغير	احتكار ثنائي

تعتبر الأفكار التي جاءت بها النظريات التقليدية الأساس الذي ساعد على نشوء وتطور الفكر الاقتصادي الحديث حيث كان التناقض بين الاتجاهين والتعارض في الأفكار أو التوافق فيما بينها بمثابة الشبيه والتشجيع للبحث عن نظرية كاملة تجمع كافة المتغيرات التي تتداخل في علاقات داخلية ، فالاتجاه الحدي جاء كرد فعل مضاد للقصور التي عجزت المدرسة الكلاسيكية عن تقديم قوانين اقتصادية علمية مضبوطة .

الموضوع الخامس :المدرسة الماركسية(الاشتراكية)

كارل هانريك ماركس فيلسوف ألماني و اقتصادي و عالم اجتماع، و مؤرخ و صحفي و اشتراكي ثوري ، عاش في الفترة(**1818/1883**) .لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع و في تطوير الحركات الاشتراكية و اعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ نشر العديد من الكتب خلال حياته ، اهمها بيان الحرب الشيوعي 1848، و رأس المال 1867-1894.

يبدأ ماركس تحليله للاقتصاد بنقد موضوع و منهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي و قوانين حركيته[1] . فيثير ماركس اولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدي، من حيث طبيعته و حدوده. فهو انطلق من بروز بعض الانتقادات، خاصة مع تطور الأحوال الاقتصادية في بريطانيا و فرنسا (1811-1871)، و يمكن تلخيص أهم الانتقادات الموجهة للكلاسيك فيمايلي :

1-اعتماد النظرية الكلاسيكية كثيرا على التحليل الكمي و تجاهل التحليل الكيفي .
2-فكرة الكلاسيك أن كل القوانين الاقتصادية هي نتيجة للحالة النفسية للإنسان هي خاطئة بحيث تتناسى دور و أهمية العلاقات الاجتماعية .
3-اعتقاد الكلاسيك بأن كل الظواهر الاقتصادية هي ظواهر أبدية و هذا كذلك اعتقاد خاطئ حسب ماركس الذي يرى أن هذه الظاهرة متعلقة بالطبيعة الديناميكية (أي كل مظهر اقتصادي متعلق بالأشكال الاجتماعية للإنتاج)

و يجب الإشارة أن النظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي قد تأثرت بثلاث تيارات هامة[2] :

1نور الدين حاروش ،مرجع سبق ذكره ،ص335.
2محمد دويدار ،مرجع سبق ذكره ،ص 208.

- الفلسفة الكلاسيكية
- الاقتصاد السياسي البريطاني
- التيارات الاقتصادية الفرنسية

أما بالنسبة لماركس يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج و التوزيع و بطبيعتها الدياليتيكية (اي الجدلية) [1]. فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية، و من ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعية .

فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية و من ثم تاريخية، في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للإنتاج
- ظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للإنتاج

و عليه فإن ماركس يعتمد على النظرية الدياليتيكية للعلاقة بين الانسان و الطبيعة و ذلك حسب نقطتين :

- **المادية الجدلية** : أي أن كل الحركات الطبيعية للإنسان (الأكل، الشرب، البيع و الشراء، الاستهلاك ....) هي مرتبطة أساسا بالمادة و هي غير منفصلة لكن بالإشارة أن هذه الحركات هي في استمرار الذي يؤدي إلى تغيير .
- **المنطق الدياليتيكي** : أي أن تفسير العلاقة بين الانسان (حركاته) و الطبيعة هي علاقة منطقية مبنية على أن حركة الفكر ليس إلا انعكاسا لحركة الواقع .

نظرية القيمة عند ماركس :

في موضوع القيمة فإن كارل ماركس يشترك مع ريكاردو في بعض النقاط، فماركس جعل من نظرية القيمة حجر الزاوية في بناءه النظري و تحليله الاقتصادي [2].

1عدناني رزيقة ، الكافي في الفلسفة .الجزائر :دار الريحانة للكتب ،ط3 ،2010،ص-ص،26-28.

2 رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ،ص146.

ينطلق ماركس في تحليله من مفهوم البضاعة التي يرى أن من الضروري فصلها عن المنتوج و يرى أن كل بضاعة تحتوي على قيمة الاستعمال و قيمة التبادل لكن يحث ماركس أن تحديد أي نوع من القيمة (استعمالية أو تبادلية) تتعلق أساسا بالعمل .

فالقيمة الاستعمالية : هي صلاحية المنتوج لإشباع حاجة معينة، تعود هذه الصلاحية إلى المواد التي يتكون منها المنتوج و العمل الذي يتفق في إنتاج هذا المنتوج .

القيمة : فالقيمة حسب ماركس هي ظاهرة تنتمي إلى انتاج المبادلة و مقدار القيمة يقاس بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة .

القيمة التبادلية : هي علاقة بين قيمتين، و التي تكمن من الحصول على بضائع أخرى أي تعتمد على تبادل السلع و البضائع . و القيمة النسبية لسلعة ما في صورة و السلعة التي تلعب دور النقود تكون بصدد لمن هذه السلعة [1].

أما عن فضل القيمة :

ينطلق ماركس من نظرية القيمة لتحليل مفهوم القيمة الزائدة (أو فضل القيمة) خاصة أن العمل هو مثل أي سلعة أي يخضع لعملية العرض و الطلب[2]، لكن يجب التفرقة بين قوة العمل و إنتاج العمل حيث أن :

1-**قوة العمل :** التكاليف اللازمة لإنتاج قوة العمل أو لتجديدها و هي كلفة العمل و قيمتها تقاس بالزمن الذي يحتاجه العمل لإنتاج الحاجات .

2-**ناتج العمل :** الوقت الذي استعمل في انتاج السلعة أم بضاعة ما من طرف العامل و يكون غالبا أكبر وقت قوة العمل .

و بالتالي فإن حساب فضل القيمة يكون عن طريق الفرق بين ساعات العمل المخصصة لقوة العمل و ساعات العمل المخصصة في انتاج العمل أي الفرق بين الأجر المقدم لساعات قوة العمل و الأجر المقدم لساعات انتاج العمل .

1ابراهيم مشورب ، مرجع سبق ذكره ،ص 105.

2فريديرك انجلز ، موجز رأس المال .لبنان :دار الفرابي ،ط1،2013،ص44.

و بالتالي : **القيمة الزائدة هي الفرق بين القيمة الجديدة المنتجة من اليد العاملة و قيمة هذه اليد العاملة.** و يمكن شرح ذلك في المثال التالي :

عدد ساعات العمل لقوة العمل	عدد ساعات العمل لانتاج العمل	قيمة فضل القيمة	نسبة فضل القيمة
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%66=100*6/4
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%83=100*6/5
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%100=100*6/6

يرى كارل ماركس أن للنقود دور أساسي في عملية خلق القيمة الزائدة و يتسم رأسمال إلى نوعين :

- **الرأسمال المتغير**: المبلغ المخصص لدفع أجور العمال .
- **الرأسمال الثابت** : المبلغ المخصص لشراء و استعمال الآلات و المواد الأولية .

أشكال القيمة الزائدة[1] :

1- **القيمة الزائدة المطلقة** : و يقصد بها زيادة في المدة الزمنية للعمل و لكنها تتأثر بالحدود الطبيعية و الفيزيائية للعامل

2-**القيمة الزائدة النسبية** : و يقصد بها الزيادة في انتاجية العمل بالاعتماد على التأثير على المدة الزمنية و كذلك عن طريق المكننة .

3-**القيمة الزائدة الاضافية (الفرقية)** : و يقصد بها القيمة الزائدة المتحصل عليها من تحسين فعالية نمط العمل، اي الاعتماد على الامكانيات الحقيقية للمؤسسة في الانتاج بتكاليف أقل للسلع .

الربح : و هو المبلغ النقدي الذي يبحث المنتج لتعظيمه و يكون خاصة الفرق بين التكاليف المستعملة (اي رؤوس الاموال المستعملة) و الايرادات المتحصل عليها .

1عبد اللطيف بن اشنهو . مرجع سبق ذكره ،ص-ص،167-169.

ينطلق ماركس من البنية الوسطية للربح و يؤكد ان المنافسة هي التي تخلق نوع من التعادل في الربح بين كافة المؤسسات الصناعية و هو يفرق كما ذكرنا سابقا بين نوعين من رأسمال (ثابت و متغير)

و من كل هذا يتضح ان البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده للبناء النظري الكلاسيكي او التقليدي بفضل منهجه توصل ماركس في ذات الوقت الى ان يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج اساسية صحيحة و ان يقدم النظرية التي تمثل نفيا لهذه النظرية التقليدية. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس تطوره الدياليكتي .

الموضوع السادس :الاقتصاد السياسي عند جون مينارد كينز(الكينزية).

ولد جون مينارد كينز في بريطانيا عام 1883 ، اقتصادي و رجل دولة ، درس في جامعة كامبريدج ، و هو تلميذ لألفرد مارشال و أصبح أستاذا فيها ، وفي عام 1919 عين ممثلا لوزارة المالية البريطانية في مؤتمر السلام في باريس. أسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود " سنة 1936 و عارض النظرية الكلاسيكية. كان لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العالمية سنة 1929 نتيجة لعجز الإطار الفكري للنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في حل أزمة الفساد العالمية سنة 1929.فقد أراد جون مينارد كينز أن يعالج مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه ، حيث حاول كينز تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة فظهور النظرية الكينزية كان ثمرة لازمة الكساد 1919-1933 وبالتالي فان كينز يعبر عن مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية[1].

1جون مينارد كينز ،النظرية العامة للتشغيل و الفائدة والنقود .تر الامام عبد اروش .أبو ظبي :هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ،ط1،2016،ص220.

السياسة الاقتصادية المالية التدخلية الكينزية

يعتبر كينز البطالة سمة من سمات المجتمع الرأس المالي المتطور، وهي تمثل خطرا كبيرا عليه ، وللقضاء على هذه البطالة ينصح كينز بالتنازل نهائيا على سياسة الحرية الاقتصادية وبتدخل الدولة لإصلاح عيوب الرأسمالية[1].

وبما أن البطالة تنشأ عن عدم كفاية الطلب الكلي الفعال على السلم فان السياسة التدخلية لدفع حجم الطلب الكلي تتمثل في :

1-**زيادة الطلب الاستهلاكي** : يتحقق ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول بين الافراد توزيعا عادلا وبالتالي لابد من

- فرض الضرائب على الأغنياء ليتم اتفاقها على الفقراء.
- قيام الحكومة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة بأسعار رمزية.

2 - **زيادة الطلب الاستثماري:** و يتدفق ذلك من خلال:

- قيام الدولة بمشاريع استثمارية في حالة البطالة و توسيعها.
- قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة حق تشجيع المواطنين على الاقتراض.
- القضاء على الاحتكارات الاقتصادية حتى لا ترتفع الأسعار .

جاءت النظرية الكينزية لتعكس الظروف الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية في مرحلة أزمتها العامة . و لكن تفسير كينز لأسباب حتمية البطالة. لم يكن تفسيرا علميا فهو يركز بحثه عن أسباب حتمية البطالة و الأزمات إلى عالم غير ملموس، و فهو لا يعتبر البطالة نتيجة للتندم التكنولوجي الذي يحقق في ظروف الإنتاج الرأسمالي، و إنما هي الشرط الضروري للتراكم الرأسمالي.

1عبد اللطيف بن اشنهو ،مرجع سبق ذكره ،ص440.

المحور الخامس : تعامل الهيئات الدولية مع القضايا الاقتصادية.

الموضوع الأول :الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و مخلفاتها :

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات العشرينيات نموا و تطورا اقتصاديا سريعا أساسه بالدرجة الأولى ارتفاع مستويات الإنتاج الصناعي، أي ارتفاع وتيرة الإنتاجية للسلع الصناعية هذا من جهة أولى، من جهة ثانية اشتداد حدة المضاربة في البورصة .

و قد انعكست سمات تطور النشاط الصناعي و المالي الذي حضي به المجتمع الأمريكي و الذي لم عم أو شمل جميع الفئات المهنية و الطبقات الاجتماعية باستثناء فئة المزارعين التي بقيت بمعزل عن هذه الرفاهية ،و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الجملة للمحاصيل الزراعية، أما الدول الأوربية التي كانت مصرحا الحرب العالمية الثانية فقد واجهت مصاعب اقتصادية كبيرة، فألمانيا المجبرة على دفع تعويضات الحرب انهارت عملتها الوطنية و زادت نسبة الضخم بشكل كبير، إما بريطانيا فقد تأخر جهازها الصناعي بسبب المنافسة الأمريكية، و لم يعد يتماش مع متطلبات التطور التكنولوجي، فلم تستطيع بريطانيا استرجاع عافيتها الاقتصادية التي عاشتها في القرنين السابقين، في ضل هذه الضر وف اجتاحت البلاد موجة من الاحتجاجات العمالية لتبلغ ذروتها في سنة 1926 بسبب الإضراب العام الذي حدث في روسيا[1] .

بالنسبة لفرنسا وبفضل الاستثمار في المستعمرات القديمة و نهب ثرواتها الطبيعية و استغلال اليد العاملة ،حققت ارتفاعا في نسبة النمو الصناعي و فائض في ميزانها التجاري .

أولا :مظاهر الأزمة

انطلاق الأزمة كان من بورصة وول ستريت بنيويورك يوم 24 أكتوبر 1929 بعد طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة راصدة فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم[2]،

1 عبد العلي كاظم المعموري ، تاريخ الأفكار الاقتصادية .مرجع سبق ذكره،ص –ص،390–392.

2 زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ،ص–ص ،227–230.

انتشار الأزمة لم يكن عابرا أو حادثا تقنيا بل استقرت الأزمة و دامت و بلغت قطاعات أخرى من الاقتصاد الأمريكي (الصناعة –السكك الحديدية – الخدمات العمومية) تم انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي العالم الرأس مالي (أوروبا و مستعمراتها).

المظاهر الاقتصادية:

- تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي، ما عدا روسيا و اليابان .
- إفلاس المؤسسات التجارية و الصناعية و سقوطها في المديونية.
- بروز ظاهرة فائض الإنتاج و انخفاض الأسعار و إفلاس الفلاحين.

المظاهر الاجتماعية:

- معانات الفلاح من انخفاض الأسعار وارتفاع الأسعار و ارتفاع الضرائب و المديونية و اضطراره الى بيع أراضيه و الهجرة .
- انتشار البطالة و ما رافقها من بؤس وتشرد في المجتمعات الرأس مالية المعرضة للأزمة.

ثانيا :أسباب انفجار الأزمة

يتفق محللو الأزمة العالمية لسنة 1929 أن الأسباب العميقة لانفجار الأزمة في الولايات المتحدة في أكتوبر 1929 ترجع الى ثلاث ظواهر رئيسية[1]:

أ- اختلاف التوازن بين الانتاج و الاستهلاك

لقد تميزت فترة العشرينيات بانتشار نموذج حياة الرفاهية الامريكية المعتمدة على النمو المضطرد للإنتاج و الاستهلاك المفرط للمنتجات الصناعية غير انه ابتداء من سنة 1928 اصبح من الصعب تصريف بعض السلع بسبب تشبع الاسواق الداخلية و الخارجية .

بالنسبة للأسواق الداخلية وصل المستهلكون الى مستويات كبرى من التشبع من ناحية اولى ومن ناحية ثانية ان ميل معدل الربح نحو الانخفاض ادى الى تراجع نمو الاستهلاك امام

1 عبد الله ساقور ،مرجع سبق ذكره ،ص134.

تسارع وتيرة نمو الانتاج خاصة في مجال انتاج السيارات و قطاع البناء و قد صاحب هذا كدلك انخفاض اجور بعض الفئات المهنية كالمزارعين و العمال الموسميين و الذين بلغ عددهم 02 مليون عامل مستهم ظاهرة جهود الاجور مقابل نمو الانتاج فمثلا ارتفع الاجر الاسبوعي في الصناعة بنسبة 1.4% مقابل ارتفاع نسبة الانتاج ب 3.6%.

ان سوء توزيع نتائج النمو يمكن لمسه بشكل اساسي بين سنتي 1922-1929 حيث لم تفع الاجور الحقيقية في القطاع الصناعي سوى ب17% مقابل ارتفاع في الارباح الخاصة باب المؤسسات تجاوز 62 %وهذا ما يفسر تراجع القدرة الشرائية لدى فئة الغالبية العظمى العمال هذا ما كان يحدث اخليا في الولايات المتحدة الامريكية .

ب- الافراط و التمادي في منح القروض

اعتمدت الرفاهية الاقتصادية التي ميزت المجتمع الأمريكي على تعبئة الاستهلاك الجماهيري الواسع مستعملة في ذلك الحملات الاشهارية بجميع وسائل الاعلام ضف الى ذلك تعميم عمليات القرض الاستهلاكي اي اقتناء السلع و الخدمات بواسطة عمليات القروض التي تمنحها البنوك بفوائد حسب اجال محددة مسبقا. والعملية في حد ذاتها تعبر عن استلام السلع عاجلا والدفع يكون اجلا وقد ترتب عن ذلك انفاق الدخل قبل حلول موعد قبضه ولكن اذا كانت تسهيلات القروض تحافظ على الاستهلاك بوتيرة مرتفعة اكثر مما تسمح به القدرة الشرائية وكذلك تشجع التوسع في الانفاق الاستهلاكي فان هذه العوامل مجتمعة سوف تعمل على تحويل القدرة الشرائية و الرفاهية الاقتصادية الى مظاهر اصطناعية ليس الا...و ينتج عن ذلك ظهور قوة شرائية مرتفعة لا تعكس حقيقية المستوى المعيشي للأمريكيين.

ج- المضاربة في البورصة:

من المعروف ان المؤسسة الاقتصادية تقف دائما امام ثلاث خيارات في رسم استراتيجيتها التمويلية اولها تحقيق التمويل الذاتي اي الاعتماد على قدرتها المالية المحضة كإعادة استثمار ارباحها غير موزعة او تخصيص جزء معين من ارادتها لضمان تحقيق التمويل الذاتي ،الخيار الثاني هو اللجوء الى السوق النقدي اي التمويل عن طريق القروض من البنوك التجارية بسعر فائدة محدد مسبقا ، بينما الخيار الثالث فإمكان المؤسسة عمومية

كانت او خاصة ان تقوم باستصدار الاسهم فتحول بذلك السماسرة الى وسطاء ماليين بين البنك و المكتتبين في السوق المالي و لقد ادى عن المضاربة بشكل متسارع الى نتائج وخيمة .

ثالثا: نتائج الازمة

عرف العالم الرأسمالي تحويلات كبرى اثر الازمة العالمية لسنة 1929 فاعتبرت هذه التغيرات نتائج لا يمكن الاستهانة بها باعتبارها تركت اثار عميقة في تاريخ النظام الرأسمالي ،نجمها فيما يلي[1] :

1- ضعف الاقتصاد العالمي :

رغم تبني سياسيات الانتعاش و اعادة بعث الاقتصاديات القومية و على راسها برنامج " العهد الجديد " الا ان سمة الضعف والركود قد غلبت على الاقتصاد العالمي ، فمعدلات النمو سجلت انخفاضا كبيرا مقارنة مع ما قبل الازمة ،و الطلب الكلي لم يعد يوازي الانتاج الكلي و انعكس ذلك على تحقيق العمالة الكاملة و اتجه تنشيط الاقتصاد و تطويره الى الاعتماد على الصناعات الحربية و دعم التسلح نظرا لمستجدات الصراع التي بدأت تظهر بوادره ،اما حجم المبادلات التجارية قد تراجع حجمه الى 22 مليار$ سنة 1938بعدما فاق 33 مليار$ سنة 1928 بسبب انتشار سياسة الحماية و القيود الجمركية على السلع المستوردة و تبني بعض الدول سياسة الانغلاق صراحة كما فعلت المانيا[2] .

2- تسببت الأزمة في زعزعة الاستقرار النسبي فب النظام الرأسمالي بكامله.

3- انسياب الأزمة و تعميمها الى كل الدول الرأسمالية الأخرى في فترات متتابعة، هذه الأزمة التي كادت أن تقضي على النظام الرأسمالي في حد ذاته .

4- تميزت الأزمة بحدة شديدة حيث ضربت المؤسسات في العمق و بقوة كبيرة.

1ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة العالمية و اصلاح النظام المالي العالمي. الاسكندرية : الدار الجامعية ،2009،ص95.

2أحمد يوسف الشحات ،الأزمات المالية في الأسواق الناشئة ، القاهرة :دار النهضة العربية ،2005،ص67

5- استمرار آثار الأزمة حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939. ففي الكثير من الأحيان تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق الاقتصادي، و هذه حقيقة لصيقة بالنظام الرأسمالي.

الموضوع الثاني : منظمة التجارية العالمية

تعتبر الاتفاقية المنشئة لمنضمة التجارة العالمية تتويجا لنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة الاوروجواي للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف و التي تم التوقيع على الاتفاق النهائي لها في مدينة مراكش المغربية في أفريل 1994 و دخلت حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 1955 ،فهي جاءت لتحل محل Gatt و لتمكين اكبر عدد ممكن من الدول إتمام إجراءات التصديق و هي تعتبر كمنظمة لها الشخصية و القدرة القضائية على تنفيذ مهامها و حل النزاعات التجارية [1].

(شملت المنظمة أثناء إنشائها 110 دولة 85 دولة نامية و في الدوحة في 2001 أوصلت العدد إلى 242 دولة عضو).

و الانضمام لعضوية المنظمة مفتوح لجميع الدول التي تلتزم بتقديم تنازلات جمركية و غير جمركية بهدف تحسين فرص منتجات الدول الأخرى مقابل استفادتها من الإعفاءات المماثلة من الدول الأخرى .

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة ، نظمت ضوابطه المادة 15 من الاتفاقية ،حيث يحق لأي و الانسحاب من المنظمة و يصبح هذا الانسحاب ساريا بعد مضي 6 أشهر من تاريخ إيداع إشعار بالانسحاب يحرر من طرف المدير العام للمنظمة مع إسقاط كافة الالتزامات

اهداف المنظمة :يمكن القول ان الهدف الاساسي التي تسعى اليه المنظمة يدور حول تحرير التجارة الدولية وهي تسعى لتحقيق الاهداف التالية :

- خلق جو تنافسي دولي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد. تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة

1بن قانة اسماعيل ، الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية .الجزائر :دار الحامد للنشر و التوزيع ،2016،ص150.

- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الانتاج بشكل متواصل و المتاجرة في السلع و الخدمات مما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق مستويات التنمية المستدامة
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة .
- محاولة إقحام الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل .
- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنشيط التجارة بين دول العالم على اسس متفق عليها.

مهام و وظائف المنظمة : في ضوء تلك الاهداف تسعى المنظمة لتحقيق المهام التالية :

- متابعة تنفيذ و ادارة الاعمال الاتفاقية الخاصة بجولة اوروغواي
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء
- تهيئة الاطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد و القوانين و الاجراءات التي تحكم و تنظم تسوية المنازعات .
- وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الى اعلى درجة من درجات التناسق في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية

الهيكل التنظيمي للمنظمة :

- المؤتمر الوزاري : يتألف من ممثلي جميع الدول الاعضاء بالمنظمة و يجتمعون كل سنتين .
- المجلس العام : يتألف من ممثلي جميع الاعضاء و يجتمع وقت الحاجة .
- المجالس الفرعية : هناك ثلاث مجالس تعمل تحت إشراف المجلس العام و هي : مجلس التجارة في السلم، و مجلس التجارة في الخدمات و مجلس النواب المتعلقة بالتجارة .
- اللجان المتخصصة: و هي عبارة عن لجان متخصصة مثل لجنة قيود ميزات المدفوعات و المراقبة ....

- أمانة المنظمة : تنشأ المنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد مسؤولياته و سلطته و شروط خدمته .

آثار المنظمة على اقتصاديات الدول النامية

الآثار الايجابية :

- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة التبادل الدولي
- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلا أسواق الدول المتقدمة
- انتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية مثل الزراعة، الصناعة و الخدمات.
- زيادة الكفاءة الانتاجية في الدول النامية من خلال زيادة المنافسة الدولية .

الآثار السلبية :

- الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من اسعار الواردات الغذائية، و له بالتالي آثار سلبية على ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات التضخم
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بأقل تكلفة و جودة أكبر و هذا يؤثر على الصناعات الوطنية و بالتالي يخلق البطالة .
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية الى عجز او ازدياد عجز الموازنة العامة أو زيادة الضرائب مما قد يزيد من تكلفة الانتاج .

و في الاخير يمكن القول ان هذه المنظمات او الوكالات الدولية تنتقدها العديد من الدول على اساس انها لا تمدها الا بقدر محدود من احتياجاتها و كثيرا ما لا توجه مساعدة الى الدول الاكثر حاجة اليها، و كذلك الدول المتلقية للمساعدة تفتقر في معظم الاحوال الى السياسات الملائمة التي تمكنها من تحقيق اقصى فائدة منها[1] .

1عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود سهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية .مصر :دار الجامعة الحديثة ،2005،ص278.

- تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الانتاج بشكل متواصل و المتاجرة في السلع و الخدمات مما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق مستويات التنمية المستدامة
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة .
- محاولة إقحام الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل .

الموضوع الثالث : صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي ،بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

انعقد المؤتمر المالي و النقدي العالمي في "بروتن وودز" الأمريكية ، و تقرر انشاء صندوق النقد الدولي وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية ، أنشئ بموجب معاهدة دولية للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية و هو وكالة دولية متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، اصبح له وجود فعلي في 1945 ،يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي[1] .

أهداف الصندوق :

- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول الى التنافس على تحفيض قيمة عملاتها .
- اقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف ، و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح هذا الاختلال .

1صالح صالحي ، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ".مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 1،مركز دراسات البحوث و الدراسات الانسانية ،الجزائر ن1999،ص119.

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية .
- التشاور للدول الأعضاء فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.

أما فيما يخص موارده فيحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساسا من اكتساب حصص الأعضاء فيه، غير انه يجوز للصندوق إن يقترض عند الحاجة لتكميل موارده والتي يحصل عليها من الدول الصناعية تحت ما يسمى بالاتفاق العام للاقتراض.

و يعتبر نظام الحصص أهم ما يميز الصندوق و تكون أهميته فيما يلي:

1-هي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.

2-هي تحدد حق البلد العضو في موارد الصندوق.

3-تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو .

4-على أساس توزيع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء و لا تتسم حصص الدول الأعضاء بالثبات. فمن الممكن تعديلها و قد أورد الصندوق في ميثاقه أحكام و مجموعة من القواعد المقيدة و المنظمة لمنع دول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده.هذه الأحكام هي:

1-لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في السنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز ربع حصتها (25%).

2-إن البلد العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.

إن الغاية من إتاحة موارد الصندوق المالية هي مساعدة البلدان الأعضاء على حل المشكلات المتعلقة بموازين مدفوعاتها ،و الإسهام في تخفيف أثار عملية التصحيح ، و يقدم الصندوق دعمه المالي بواسطة موارده العامة و تسهيلاته التمويلية المسيرة .و يخضع التمويل الذي يقدمه الصندوق لموافقة المجلس التنفيذي و هو مشروط في معظم

الحالات بتعهد البلد العضو باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أسباب الاختلال في مدفوعا ته.

أما عن رؤية الصندوق في واقع التنمية الاقتصادية في العالم الثالث

فتتمثل سياسة الصندوق في تقديم علاج واحد يصلح لجميع البلدان بغض النضر عن بنية الاقتصاد و موارده و هذه السياسة تسمى بالتكييف الهيكلي فبمنطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي و تقني لا يهمه الجانب الاجتماعي و الجانب التنموي ،لان الاقتصاد في منظوره هو عبارة عن ميكانيك اذا عرف بعض الاختلالات يجب العمل على معالجتها و الرجوع إلى التوازنات الأساسية(توازن الميزان التجاري ،ميزان المدفوعات ،توازن ميزانية الدولة).

و الواقع أن التنمية لا يمكنها أن تتحول أو تقحم في التوازن الذي يشكل مفهوما مجددا ،و يتغير محتواه و مدلوله بتغير المعطيات و الأوضاع .إما التنمية فهي الصراع ضد المرض و البطالة و الأمية و سوء التغذية ،و التنمية في استعادة و استرجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار . و من هنا يجب على حكومات الدول النامية المعنية برامج التكييف الهيكلي إلى إعادة النظر في سياساتها و نهج سياسة مغايرة ، و الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفادي إرهاق القوة الشرائية للمواطنين و استنزافها ،سياسة تنتهج نهجا وطنيا أصيلا يهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية ،سياسة جديدة من شانها أن تكسر إطار هذه الحلقة المفرغة [1].و تؤدي سياسة الصندوق إلى اتجاه انكماشي طويل الأمد في الدول التي تقبلها ، و كذلك إلى إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، و تكفي هذه الحقائق المادية لتنفيذ إيمان الصندوق بفضل آليات السوق ، و يظهر إن الاعتماد عليها وحدها يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي إضافة إلى الآثار الاجتماعية و السياسية السلبية .

واخيرا يمكن القول ان العلاقة بين صندوق النقد الدولي و الدول المتخلفة وخاصة في العشرية الاخيرة وذلك نتيجة تزايد الطلب من طرف هذه الدول على موارد الصندوق نظرا

1خالد مصطفى قاسم ،ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. دار جامعة الابراهيمية ،2007،ص-ص ،17-19.

للأضرار التي لحقتها من جراء الازمات الاقتصادية الدولية التي يعاني منها العالم الثالث مما جعل هذه الدول تشهد اختلالات في موازين مدفوعاتها و بالتالي اللجوء الى الصندوق بغية الاستفادة من الموارد. ومن اجل هذا الاستغلال يقترح الصندوق جملة من الاجراءات تدعى "سياسات التثبيت" وهي:

-ضرورة تحرير التجارة و الصرف.

-الالتزام بتخفيض العملة .

-وضع برنامج لمكافحة التضخم عن طريق مراقبة القروض المصرفية .

-الغاء الدعم عن الاسعار لكل السلع و الخدمات.

-الدعوة الى خصخصة القطاع العام.

المحور السادس :القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي.

الموضوع الأول :الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية.

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ،إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف . و يعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة .

و يقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيارة حجم القاعدة الصناعية. وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي و من ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني.[1]

1ألفريد ايكس الابن ، الاقتصاد العالمي المعاصر .تر أحمد محمود ، المركز القومي للترجمة ،ص236.

وهكذا يؤدي التصنيع إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجب تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي . و قد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة و مسارات شتى و من ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة أو استراتيجية للتصنيع التي تتبناها [1].

فما هي استراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية للقضاء على التخلف ؟

أولا : استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات :

هي استراتيجية تصنع ذات توجه داخلي، حاولت الدول النامية مع بداية استقلالها، عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية. هذا ما دفعها إلى تبني سياسة داخلية للتصنيع من خلال إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص التبعية للخارج.

و تعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. و على ذلك فإن هذه السياسية تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية.

و تقدم هذه الاستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية: المرحلة الأولى من مراحلها. و عادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات حماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية ، و ضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامة هذه الصناعات من ناحية أخرى.

لكن يترتب هذه الاستراتيجية آثار سلبية يمكن تلخيصها في:

- تحفيز الطلب الداخلي دون أن تنجح هذه الدول في تحفيز الطلب الخارجي على منتوجاتها.
- تدهور جودة السلع و الخدمات وذلك لعدم وجود المنافسة الأجنبية.
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية.
- الفشل في إصلاح موازين المدفوعات.....إلخ .

1مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات . الأردن :دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2007،1،ص195.

ثانيا :استراتيجية التصنيع عن طريق التصدير:

هذه الاستراتيجية تهتم بالتركيز على إنشاء صناعات معنية ، ظهرت نظرا للازمات التي واجهت استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي و هذا ما أدى بالعديد من هذه الدول إلى إجراء تغيير جذري على هذه الاستراتيجية بهدف الاهتمام بالتصدير و شملت الإصلاحات التي اتخذتها ما يلي:

- منح إعانات ضخمة للمنتجين للتصدير.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.
- تعديل أسعار الصرف.
- عدم وضع قيود على أنواع السلع التي ستنتج .

و تجدر الإشارة أن تعديل استراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج للتصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي و من أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي توضح لإنتاج الاستهلاك المحلي.

أما عن الآثار أو العيوب الناجمة عن هذه الاستراتيجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قد يصعب على الدول النامية إقامة الصناعات التصديرية بسبب شدة المنافسة .
- إن الدولة الصناعية قد تقيم جدار الحماية الجمركية، فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة.
- هذه الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية فد تعاني من وقت لآخر من أزمات تمر بها هذه الدول الصناعية[1].

ثالثا : خصائص البلد الصناعي :

يمكن تلخيص المواصفات أو الشروط التي يتصف بها البلد الصناعي فيما يلي :

1-أن يكون ربع ¼ الناتج المحلي كحد أدنى يأتي من القطاع الصناعي

1مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي .الأردن :دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2،2005،ص150.

2-أن تكون نسبة معينة من الإنتاج الصناعي (60% مثلا) يأتي من الصناعة التحويلية ، و ذلك لكي تستعيد حالات الدول التي يشكل فيها قطاع التعدين فيها معظم أو كل النشاط الصناعي .

3-أن تكون معينة من القوى العاملة (10 % كحد ادني) تعمل في القطاع الصناعي.

أما عن المزايا التي تكتسبها الصناعة عن غيرها من القطاعات الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-يتميز القطاع الصناعي بارتفاع متوسط ، إنتاجية العمل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

2-توفير الحجم ينطبق على الصناعة أكثر مما ينطبق على القطاعات الأخرى.

3-تتميز الصناعة في إمكانياتها على استيعاب الأيدي العاملة و خصوصا الصناعات كثيفة العمل.

4-تتمتع الصناعة بعلاقات تشابكية ضمنية مع القطاعات الأخرى مما يجعلنا محفزة على النمو التراكمي.

و بهذا يكون قد اتضح لنا أهمية و ضرورة التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية و الدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في مساعدة الدول النامية بالنهوض باقتصادياتها و تحقيق النمو الاقتصادي[1].

الموضوع الثاني :العولمة

ظهر مصطلح العولمة في التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي و تراجع الحل الاشتراكي من الدول النامية و المتطورة على حد السواء و برزت السياسة الأمريكية في ظل الصراع خلفه سقوط الاتحاد السوفياتي كسياسة مهيمنة تقوم على فرض آليات صناعة الانصياع في المؤسسات و الهيئات الدولية كمنظمة الامم المتحدة و صندوق النقد الدولي ما دعا بتسميتها بالأمركة، و لقد ساهم في تجلي هذه الظاهرة العديد من العوامل منها ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي، و لقد تعددت الآراء و النقاشات حول نشأتها، فهناك من

1رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،مبادئ الاقتصاد السياسي .مركز الدراسات العربية ،2016،ص-صن96-99.

يراها قديمة جدا حيث ظهرت في أشكال متعددة منذ بداية التاريخ الإنساني كانتشار الفكر في الفلسفة اليونانية ثم انتشار الحضارة و القوانين الرومانية و تلتها بعد ذلك هيمنة الحضارة الرومانية[1] .

فالعولمة هي الانتشار الثقافي او الحضاري لشعب ما بين الشعوب الأخرى، و لقد ساهم تفشي هذه الظاهرة العديد من العوامل منها ما هو مفهوم شامل من حيث معانيه و مظاهره على جميع الشعوب و الأمم و هكذا و بتعدد الآراء و الاتجاهات كثرت النقاشات لذلك سوف نتطرق لهذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

مفهوم العولمة و مدلولاتها :

إن المصطلحات الأكثر شيوعا هو مصطلح العولمة الذي كثر الحديث عنه ليس على المستوى الأكاديمي و أيضا في الأواسط السياسية و الإعلامية المختلفة، فالعولمة مشتقة من العالم، و معنى العالمية اي تتحد كل شعوب العالم في جميع أوامرها على نحو واحد و في هذا الصدر يعرف الدكتور صادق العظم : " العولمة تعني وصول نمط الإنتاج الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة الى عالمية دائرة الإنتاج " و هذا يعني حسب رأيه رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملة النمو .

و عرفها الكاتب الفرنسي دولفوس: " بأنها تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول أساسه الى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها و هي نموذج للقرية الكونية الصغيرة ملغية المسافات و مقدمة المعارف دون القيود" .

أما الدكتور أبو راش فيرى أن : " العولمة تعني التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة و تمركز رأس المال و انعدام القيم الإنسانية و الأخلاقية و سيادة منطق الربح الفردي و البقاء للأقوى من خلال ازدهار تجارة السوق المعلوماتية و الاستلاب الثقافي و القوميات بغض ثقافة واحدة و أحادية نمط التفكير ".

1بول هيرست جراهام طومبون ،ما العولمة الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم .تر فالح عبد الجبار ،الكويت :مطابع السياسة ،2001،ص55.

و مهما تنوعت تعريفات العولمة و اختلفت فإن التعريفات الأكثر استخداما لدى الباحثين العلميين السياسيين تنقسم الى أربعة أقسام:

- **العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية :**

حيث يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو نظريا و هي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سيادة الوفاق التي سارت في الستينات بين القطبين المتصارعين (الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي)

- **العولمة باعتبارها انتصار القيم الامريكية :**

أحسن تعبير عن هذا التعريف هو كتاب المفكر الأمريكي "فوكوياما" في كتابه " نهاية التاريخ " و الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي و من وراءه الكتلة الشرقية انتصارا حاسما للرأسمالية .

و بقدر ما نحن بصدد عولمة تحيد تدخل الدولة و تحد من تدخلها و من المعطيات الاقتصادية و السياسية التي تميز بها العالم في الفترات الأخيرة ما يلي[1] :

- تفكك الاتحاد السوفياتي و تراجع النظام الاشتراكي كقطب ثان يحاول تحقيق التوازن القطبي على الصعيد العلمي .
- بروز سوق عالمي جديد يدعو الى دمج مختلف بلدان الشمال و الجنوب و هو ما يسمى بظاهرة عولمة الاقتصاد الذي يسير السيرورات الإنتاجية و العمليات المالية و ان هذه الظاهرة نجمت عن خصائص اقتصادية أساسية للرأسمالية تتمثل فيما يلي :

- الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على اقتصاد العالم و تلعب دورا أساسيا في تدويل الاستثمار و الإنتاج و التجارة
- التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات فمن بين 500 شركة متعددة الجنسيات 526 منها موجودة في و.م.أ أو اليابان، فرنسا و ايطاليا و بريطانيا . و قد نتج عن هذه الوضعية تكريس الهيمنة على الاقتصاد العالمي و ذلك بتشكيل اتحادات دولية

1سمير أمين ، الرأسمالية في عصر العولمة ادارة المجتمع المعاصر .الشركة العالمية للكتاب ،ط1،2007،ص-ص،89-93.

رأسمالية متحركة تتقاسم العالم و مهما يكن من امر فمفهوم العولمة لم يحسم بعد فهي تعبر عن واقع اقتصادي[1]، ثقافي و ايديولوجي مختلف عن الليبرالية .

عوامل و أسباب ظهور العولمة:

يمكن إرجاع بروز ظاهرة العولمة الى مجموعة من العوامل ثقافية، اجتماعية، سياسية ..

أ- العوامل الاقتصادية:

انخفضت القيود على التجارة و الاستثمار و كانت بمثابة اول خطوة نحو تحرير التجارة المؤلفة من الصناعة و المنتجات الزراعية و الخدمات إلى جانب حقوق الملكية الفكرية، و قد لعبت منظمة الجات و بقية المؤسسات الدولية حوالي 200 مليار سنويا خلال الفترة 1993-1996 أما عن الدول العربية فبرامج الإصلاح الاقتصادي و التغلب على مشاكلها الاقتصادية مركزة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و تطوير الأسواق المالية، لكن رغم هذه الإصلاحات بقيت الإصلاحات المالية العربية جد محدودة اذا ما قورنت بالأسواق المالية الدولية حيث بلغت التدفقات النقدية الصافية لمجموع الدول العربية سنة 1991 حوالي 18.9 مليار في حين بلغت مجموع التدفقات الرأسمالية لدول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية حوالي 221 مليار دولار سنة 1998 . و يرجع الباحثون تفضيل دول جنوب شرق آسيا على حساب الدول العربية إلى ضعف الأداء الاقتصادي للأسواق المالية العربية و حداثة هذه الأسواق الى جانب عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول .

كذلك من أسباب العولمة الاقتصادية، التقدم التكنولوجي و انخفاض التكاليف النقل و الاتصال خلال النصف الثاني من السبعينات و الثمانينات، حيث شهد العالم ثورة تكنولوجية و التي نتجت عنها ثروة جد متطورة في عالم الاتصال و الإعلام الآلي و المعلومات و البرامج مما أدى الى انخفاض تكلفة النقل، و ساهم في سرعته و تطوره بفضل ظهور معدلات جديدة مثل شبكات الكمبيوتر التي سامت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية و لقد كان للتكنولوجيا و الانتشار السريع للمعلومات و المكتبات العلمية و الفكرية

1بول هيرست جراهام طومبون ،ما العولمة الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم. مرجع سبق ذكره ،ص197.

دورا هاما و متزايدا في توسيع نطاق الإعلام و الاتصال فاستخدام احدث ما توصل اليه التقدم التكنولوجي في ميدان الاتصال و الإعلام المتمثل في شبكة الانترنيت الذي أصبح العالم بفضلها قرية صغيرة تتدفق بين مكوناتها المعلومات بسرعة كبيرة جدا، فمصلا انخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930 كما مكن ظهور الفاكس و شبكات الكمبيوتر و بهذا يكون التطور التكنولوجي المذهل قد رفع من سيولة الأسواق المالية و سهولة تدفق رؤوس الأموال و الحصول عليها بسرعة كبيرة، و لقد ساعدت هذه الظروف مجتمعة على تكامل الاسواق المالية الدولية باعتبارها القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية عبر مختلف دول العالم[1].

ب- العوامل السياسية:

إن السياسة المحصورة دائما ضمن نطاق محلي و معزولة عن التطورات و التأثيرات الخارجية، و هي من أبرز اختصاصات الدول القومية التي تحرص كل الحرص على عدم التفريط فيها، غير انه كما كان للعوامل الاقتصادية الدور الفعال في ظهور العولمة لعبت العوامل السياسية نفس الدور[2] و يمكن اختصار هذه الأسباب في النطاق التالي :

- إعادة النظر في طبيعة النظم السياسية و التخلي عن النظم الشمولية و تشجيع النظم الديمقراطية المتفتحة و التي تعمل على تحرير الفرد و احترام حقوق الإنسان و الانفتاح على مختلف الثقافات.
- قبول الدول من تلقاء نفسها التنازل عن بعض مظاهر سيادتها المباشر داخل البلد المطلوب غزوه أو عن طريق الاتفاقيات في اطار اتفاقية الجات و جولة الاورغواي .
- اختراق ممارسة السيادات النقدية و المالية عن طريق تهرب الشركات العالمية مما تفرضه الدول من سياسات نقدية و مالية كالتهرب من دفع الضرائب او تهريب رؤوس الأموال و الفوائد خارج الوطن الأم .

1خباية عبد الله ،بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة. مؤسسة شباب الجامعة ،ط2009،1،ص-ص 235-238.

- محاولة تعويض السيادة الوطنية بالسيادة الإقليمية كما في حالة الاتحاد الأوربي او مجموعة ماستريخت و التي تهدف الى إقامة دول أوربية في مواجهة القوى المهددة لها من داخل او خارج القارة الأوربية.

و هكذا تبدو العولمة السياسية في تقليص دور الدول و فعاليتها و اعتبار الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية. فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة و اختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه و هي بذلك تحل محل الدول و تهيمن عليها .

و ليس من باب المصادفة ان يكون مقر الأمم المتحدة في نيويورك و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في واشنطن، بل ان أمريكا جعلت لها مركزا لعلاقات العالم السياسية و الدبلوماسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية، و هكذا تتجلى مظاهر العولمة السياسية في إخضاع الجميع لسياسة القوة العظمى و القطب الوحيد في العالم و هو الو.م.أ، غير انه قيام عالم بلا حدود سياسية لن سكون تلقائيا بل يرتبط أساسا ببروز مجموعة من القوى العالمية و الإقليمية و المحلية الجديدة و التي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي و خاصة في مجال صنع القرار و يمكن ان نلخص للقول ان العولمة السياسية هي إعلان لنهاية سيادة الدول و الحدود و تحقيق تكامل جغرافي و سياسي و هو ما يجعل الو.م.أ تتدخل في شؤون الدولة الداخلية باسم الامم المتحدة و حماية حقوق الإنسان .

ج- العوامل الثقافية :

تكمن في هيمنة الثقافة الأمريكية على العالم طبقا لما يراه اغلب الباحثين و يبرر الكتاب الأمريكيون ان هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى مما مكن الثقافة الأمريكية من سيطرتها على هذه الثقافات، و قد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان سوق الثقافة الراقية و الرفيعة محدودة و بالتالي لابد من الترويج لثقافة أكثر انتشار لدى عهدة هوليوود و وكالات الإعلام لتبني هذه المهمة و لأنها تدرك أن للثقافة المتدنية المستوى سوقا أوسع كثيرا من سوق الثقافة الراقية، و هكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصل الى شباب اليوم و أن تصنع ثقافة محدودة للشباب نخب المستقبل .

د- العوامل الاتصالية:

يرتبط الإعلام بالبنية السياسية الدولية و البنية الاقتصادية و الثقافية، فهو عالم بلا حدود بلا دولة و لا أمة و لا وطن لأن الحكومات فقدت السيطرة على فضائها الجوي فأصبح مكانا تتحرك فيه العولمة الإعلامية حيث يستخدم ما يزيد عن 500 قمر صناعي تدور حول الأرض[1]. و يستقبل بثها أكثر من مليار أجهزة التلفزيون، لكن نظام الإعلام لا يشكل نظاما متوازنا لأن كل مدخلاته و مراكز تشكيله و آليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية و هذا ما أدى إلى هيمنة الدول المتقدمة في مقابل تبعية الدول النامية و تفيد إحصائيات منظمة اليونيسكو ان هناك 300 شركة إعلامية هي الأولى في العالم من بينها 44 شركة أمريكية و 80 أوربية غربية و 49 يابانية .

و في قطاع الخدمات (المعلوماتية و الاتصالات البعيدة المدى) فمن بين 88 الاولى نجد 39 أمريكية و 19 أوربية غربية و 7 يابانية .

فإعلام العولمة هو الذي دفع الناس الى السلوك الاستهلاكي و نشر قيمه و هو الذي يضغط على الحكومات بحجة حقوق الإنسان و يصور للناس ان يدافع عن حقوق الأقليات و عن الحرية و الديمقراطية و على أساس انه إعلام حر بينما في واقع الأمر أصبح جزءا من الأنشطة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الربح من جهة اولى و تقديم الخدمات الأساسية في النهاية الى القوى العظمى، مما ادى الى ضعف الإعلام القومي لكل دول حيث أصبح تابع له يعتمد على ما يقدمه له من صور و بيانات و إعلانات[2] .

آثار العولمة :

- إن عولمة الاقتصاد تقوم أساسا على تحرير التجارة الدولية، أصبحت اليوم حقيقة لا يمكن تجاهلها، فاتفاقية منظمة التجارة العالمية تعتبر النظام الوحيد الذي يحكم قواعد العالم و إجراءات تحرير التجارة الدولية في إطار عالم متعدد الأطراف[3] .

1 خباية عبد الله ، الوقائع الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 240.

2سمير أمين ، الرأسمالية في عصر العولمة ادارة المجتمع المعاصر. مرجع سبق ذكره ،ص 94.

3زيد بن محمد الرماني، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار .الرياض : مكتبة الرشد للنشر و التوزيع،ط2003،1،ص10.

- ظهور الدور الأمريكي المهيمن بشكل جلي القوة المحورية التي تمثلها الو.م.أ في صياغة خطط و استراتيجيات المواجهة مع الدول العنيدة، و لعل الظاهر أصبحت تفسر بما يسمى بعسكرة العولمة الاقتصادية .
- تستهدف العولمة مثل حركة وظائف الدولة و الأمة و تفكيك نظمها الإنتاجية و مؤسستها اي القفز فوق مهام الدول و الامة و الوطن و المواطنة و تمكين الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة و تسيير شؤون الاقتصاد العالمي لتحل محل الدول لفرض تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب و تكريس تبعيتها للاقتصاد العالمي من موقع مختلف [1].
- تلعب آليات التطور الرأسمالي جزء من وسائل التوسع المستمر خارج الحدود الوطنية لهذا نجد أن العولمة تنحو باتجاه إيجاد نمط جديد غير مسبوق لهذا التوسع و بتنامي البعد العالمي لرأسمالية موحدة خالقة بذلك نوعا من القوة الاقتصادية المتوترة في مختلف جوانب الحياة دون أن تقابلها سلطة سياسية على المستوى العالمي.
- عند العودة الى جذور العولمة نجد انه بعد انتهاء الحرب الباردة تجول النظام الرأسمالي الى نظام عالمي لقيادة أمريكا اي ظهور نظام أحادي القطبية و غياب التوازن في العالم بعد فرض الو.م.أ لسياستها و نفوذها و فرض الهيمنة بدأ مع تعاظم القوة الاقتصادية .
- عودة الهيمنة الغربية من جديد محملة على أجنحة المعلوماتية و العالم المفتوح و مدججة بالعلم و الثقافة حتى و إن كانت غير إنسانية و بذلك أصبحت قاعدة جديدة تسير العصر تقول أن السريع يأكل البطيء، كما ان غياب نظام لتعديل و إعادة توزيع الموارد يؤدي الى تركيز هائل للثورة المادية و الثقافية في ايدي فئة قليلة من سكان العالم .

و خلاصة القول ان ظاهرة العولمة أصبحت ظاهرة حقيقية و ملموسة في عالم اليوم فهي لم تعد فكرة مطروحة للنقاش حول مدى شرعيتها و عدالتها و من هنا فقد أصبح من الضروري العمل على التعامل معها و تعظيم آثارها الايجابية و الحدي من آثارها السلبية .

1مرجع نفسه ،ص-ص،23-25.

قائمة المراجع :

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية:

1. ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة العالمية و اصلاح النظام المالي العالمي. الاسكندرية : الدار الجامعية ،2009.
2. ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي مبادئ–مدارس–أنظمة. بيروت: دار المنهل اللبناني ،ط1، 2002.
3. أبو زيد عبد الرحمن ،المقدمة ،ج1،ط2،مكتبة المدرسة و دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،1979.
4. أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية) .القاهرة :دار النهضة العربية ،1969.
5. أحمد علي جرادات ، النظام الاقتصادي في الاسلام .ط 1، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2015.
6. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، ب. ط، 2000.
7. أحمد يوسف الشحات ،الأزمات المالية في الأسواق الناشئة ، القاهرة :دار النهضة العربية ،2005.
8. آدم سميت ، ثورة الامم ترجمة حسني زينة ،بغداد : معهد الدراسات الاستراتيجية،ط1، 2008.
9. اسماعيل أحمد الشناوي ،أسامة أحمد الفيل ،النظرية الاقتصادية الجزئية. جامعة الاسكندرية.
10. ألفريد ايكس الابن ، الاقتصاد العالمي المعاصر .تر أحمد محمود ، المركز القومي للترجمة.

11. أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي. سوريا :مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ،ط1 ،1965.
12. ايمون باتلر ، آدم سميث مقدمة موجزة .تر علي الحارس ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،ط1،2014.
13. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث .الجزائر :دار العلوم للنشر و التوزيع ،2003.
14. بن قانة اسماعيل ، الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية .الجزائر :دار الحامد للنشر و التوزيع ،2016.
15. بول هيرست جراهام طومبون ،ما العولمة الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم .تر فالح عبد الجبار ،الكويت :مطابع السياسة ،2001.
16. جون كينيث جالبرت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، تر أحمد فؤاد بلبع ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ،2000.
17. جون مينارد كينز ،النظرية العامة للتشغيل و الفائدة والنقود .تر الامام عبد اروش .أبو ظبي :هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ،ط1،2016.
18. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى الفكر الاقتصادي، ، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995.
19. حازم الببلاوي ،أصول الاقتصاد السياسي. مصر :الاسكندرية :دار المعارف،ط1 ،1996.
20. حازم الببلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الكويت :عالم المعرفة ،2000.
21. الحامض الخالد ،الاقتصاد السياسي (أسس و مبادئ).سوريا :منشورات جامعة حلب ،2006.
22. خالد سعيد البحيصي ، سلسلة محاضرات "التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي". فلسطين :كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية .
23. خالد مصطفى قاسم ،ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. دار جامعة الابراهيمية ،2007.

24. خباية عبد الله ،بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة. مؤسسة شباب الجامعة ،ط1،2009.
25. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،مبادئ الاقتصاد السياسي .مركز الدراسات العربية ،2016.
26. رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي . ج2 ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1981.
27. رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي.ط2،الجزائر :دار الأمة للطباعة النشر،2016
28. روبرت غيلبين ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ،2004.
29. زيد بن محمد الرماني، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار .الرياض : مكتبة الرشد للنشر و التوزيع،ط1،2003.
30. زينب حسين عوض الله ، سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007.
31. زينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد السياسي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
32. سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الاسلامي، ط1، عمان، دار دجلة، ناشرون و موزعون، 2011 .
33. سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الاقتصاد ، الجزائر : دار المحمدية العامة ،2009.
34. سمير أمين ، الرأسمالية في عصر العولمة ادارة المجتمع المعاصر .الشركة العالمية للكتاب ،ط1،2007.
35. سوزي عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية .بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،2009.
36. السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية.
37. صالح صالحي ، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ".مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 1،مركز دراسات البحوث و الدراسات الانسانية ،الجزائر ،1999.
38. صلاح الدين نامق ،قادة الفكر الاقتصادي. القاهرة :دار المعارف ،1978.

39. عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ،2003.
40. عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود سهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية .مصر :دار الجامعة الحديثة ،2005.
41. عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2003.
42. عبد الرحمان يسري ، تطور الفكر الاقتصادي. الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،1997.
43. عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل الى الاقتصاد السياسي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2007،6.
44. عبد الله ساقور ،الاقتصاد السياسي .الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2004.
45. عبد النعيم محمد مبارك ،مبادئ الاقتصاد السياسي .ط1 ، مصر : الدار الجامعية ،1997. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية.ط1، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ،2012.
46. عدناني رزيقة ، الكافي في الفلسفة .الجزائر :دار الريحانة للكتب ،ط3 ،2010.
47. علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، د.ب، دار العسيلة، ط1، 2008.
48. عمر هشام محمد ، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي .نظرة تحليلية للتطورات المعاصرة من المنظور الاقتصادي الاسلامي و الاقتصاد الرأسمالي . دمشق :2009.
49. فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي. بيروت :الدار الجامعية ،1988.
50. فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الاقتصادي، الغربي، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، 2008.
51. كامل وزنه ، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق .القاهرة :معهد الدراسات الاستراتيجية ،د س ن.
52. مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الفولى ،مبادئ الاقتصاد السياسي. مصر :دار الجامعة الجديدة ، 2005،

53. محمود حسن صوان ، أساسيات الاقتصاد الاسلامي .ط1،عمان : دار المناهج للنشر و التوزيع ،2014.
54. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي (الأساسيات).ج1 ،الجزائر: موفم للنشر و التوزيع ، 2004.
55. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2009.
56. محمد رامز عبد الفتاح العزيزي ،مبادئ النظام الاقتصادي في الاسلام و مميزاته .عمان :جهينة للنشر و التوزيع ،2003.
57. محمد عمر أبو عميرة ، عبد الحميد محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي .جامعة القدس :ش ع م للتسويق و التوزيع ،2009.
58. محمود عبد الكريم ارشيد ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي .ط1،الأردن :دار النفائس للنشر و التوزيع ،2012.
59. مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي .الأردن :دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2،2005.
60. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات .الأردن :دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،ط1،2007.
61. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي. ط1، الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ،2008.
62. نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي .ط3، الجزائر :شركة دار الأمة للنشر و التوزيع ،2012.
63. وسام ملاك ، تطور الفكر الاقتصادي .ج1 ، لبنان : دار المنهل اللبناني ،2008.
64. فريديرك انجلز ، موجز رأس المال .لبنان :دار الفرابي ،ط1،2013.
65. سكينة بن حمود ،دروس في الاقتصاد السياسي. الجزائر ،ط1، 2006.

ب- باللغة الفرنسية:

66. Agnès Benassy ,Quere ,Benoit Coeure, Pierre Jacquet, Politique Economique . 3em Ed .De Boeck
67. Pirou, Gaeton ,introduction à l'étude de l'économie politique, Ed ;Sirey, Paris ,1946. PDF.
68. Raymond Barre, Economie politique .tom 2,ED :P.U.F ,Paris .

ج- باللغة الانجليزية:

69. Keynes J.M ,The general Theory of Employment, Interest and Money ,Ed Macmillan, London ,1946,pdf
70. Lang Oskar ,Essays on Economic planning. Asia publishing house ,Bombay ,1960.
71. Marshall Alfred ,Principles of Economics, Harper International Edition,London,1966,pdf.
72. Robbins Lionel, An Essay on the Nature and significance of economic Science .Ed. Macmillan and Co. limited London 1946 .

ثانيا: المحاضرات

73. خالد سعيد البحيصي ، سلسلة محاضرات "التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي". فلسطين :كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية .
74. غزلان سعيد ،محاضرات في الاقتصاد الجزئي .جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و التجاري وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2018/2017.
75. صديقي شفيقة ، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية. جامعة الجزائر3:علية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسو العلوم الاقتصادية ،2017/2016.
76. Jean Batiste Say, cours complet d'économie politique pratique , Volume 5 (livre numérique Google).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول : المشكلة الاقتصادية	02
طبيعة المشكلة الاقتصادية	02
عناصر المشكلة الاقتصادية	03
حل المشكلة الاقتصادية	07
حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي	07
حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي	08
المحور الثاني :مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته	09
تعريف علم الاقتصاد	10
موضوعات الاقتصاد السياسي	11
الاقتصاد السياسي و علاقته بباقي العلوم الأخرى	13
1- علم الاقتصاد وعلم السياسية	13
2- علم الاقتصاد و علم الاجتماع	14
3- علم الاقتصاد و علم القانون	14
4- علم الاقتصاد و علم التاريخ	14
5- علم الاقتصاد و علم النفس	14
6- علم الاقتصاد و علم الجغرافيا	15
7- علم الاقتصاد و الرياضيات و الاحصاء	15
المحور الثالث :الاقتصاد السياسي في العصور القديمة و الوسطى	15
الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	16
الاقتصاد السياسي الاسلامي	21
أولا :تعريف الاقتصاد الاسلامي	21
ثانيا :نظرة الاسلام للسياسة الاقتصادية	23

المحور الرابع : مدارس الاقتصاد السياسي	28
المدرسة المركنتيلية (التجارية)	28
المدرسة الطبيعة	40
المدرسة الليبرالية الكلاسيكية	43
الاقتصاد السياسي عند آدم سميث	48
الاقتصاد السياسي عند دافييد ريكاردو	51
الاقتصاد السياسي عند روبرت مالتوس	55
الاقتصاد السياسي عند جون باتيست ساي	57
الاقتصاد السياسي عند جون ستيوارت ميل	58
المدرسة الحدية	60
المدرسة الماركسية	66
المدرسة الكينزية	70
المحور الخامس : تعامل الهيئات الدولية مع القضايا الدولية	72
أولا :الأزمة الاقتصادية العالمية 1929و مخلفاتها	72
مظاهر الأزمة	72
أسباب انفجار الأزمة	73
نتائج الأزمة	75
ثانيا : منظمة التجارية العالمية	76
أهداف المنظمة.	76
وظائف المنظمة	77
آثار المنظمة على اقتصاديات الدول النامية	78
ثالثا :صندوق النقد الدولي	79
المحور السادس: القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي	82
الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية	82
أولا :استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات	83

ثانيا : استراتيجية التصنيع عن طريق التصدير	83
ثالثا : خصائص البلد الصناعي	84
العولمة	85
أولا :مفهوم العولمة ومدلولاتها	86
ثانيا :عوامل بروز العولمة	88
ثالثا : آثار العولمة	92
قائمة المراجع	94